

القضية القبرصية... والصراع التركي - اليوناني في ظل الموقف الدولي ١٩٦٠-١٩٩٤ (دراسة تاريخية)

م.د. أحمد جاسم ابراهيم حميد

مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية / جامعة بابل

Ahmed Jasim Abraham

Ahmed_alshamary@ymail.com

المقدمة:

تعد القضية القبرصية احد اهم المشاكل التي توليها تركيا اهمية خاصة وتتأثر تركيا بمواقف الدول الاخرى ازاء هذه القضية سلبا كان ام ايجابا، لانها تشكل مساسا لامننا القومي كما تعد تركيا نفسها مسؤولة عن تامين الحماية للجالية التركية في قبرص. اما من جانب اليونان، تشكل القضية القبرصية محورا من اهم محاور السياسة الخارجية اليونانية كما ان موقف الدول الاخرى من هذه المسألة يعد من وجهة نظرها المعيار الرئيس الذي تقترب او تبتعد فيه من هذه الدول . تخفي جزيرة قبرص الواقعة في شرق البحر المتوسط جذورا لصراع دموي يكاد يكون مستمرا بين شقي سكانها اليونانيين والأتراك، والذين جمعتهم دون تعايش سلمي ، ظروف التاريخ ، والهجرة ، والجوار الجغرافي ، ، للدولتين ، الام تركيا، واليونان . وقد وصل الخلاف وسوء الفهم بينهما الى حد نشوب حروب اهلية ، ونستطيع ان نرجع اسباب الخلاف والصراع الى ذلك التركيب السكاني الذي يميز شعب الجزيرة اذ انها تشتمل على قوميتين متنافستين دينيا وتاريخيا ، احدهما تركية ، والاخرى يونانية ، فضلا عن ان هذه المشكلة التي تشغل بال السياسيين في اليونان ..لا ترجع الى مسألة توازن القوى السياسية داخل الجزيرة فحسب ، وانما تنبع كذلك من سمات النظام السياسي المشترك في الجزيرة منذ استقلالها عام ١٩٦٠م والذي فرضته عليها الدول الثلاث اليونان وتركيا وبريطانيا .

ABSTRACT:

The Cyprus issue is one of the main problems that Turkey attaches special importance to Turkey and are affected by the positions of other countries on the issue was negatively or positively, because it constitutes a violation of its national security as Turkey itself is responsible for ensuring the protection of the Turkish community in Cyprus. Either on the part of Greece, the Cyprus issue at the center of the most important Greek foreign policy as axes that the position of other countries on this issue is one of its view that the main criterion when approaching or moving away from these countries. Hide the island of Cyprus in the eastern Mediterranean roots of the bloody conflict almost constant between naughty population of the Greeks and the Turks, who gathered without peaceful coexistence, the circumstances of history, migration, geographical neighbors, the two countries, the motherland Turkey, and Greece. Disagreement and misunderstanding between them has arrived at the end of civil wars, and we can go back the reasons for disagreement and conflict to that population structure that characterizes the people of the island as it includes binational rival religiously and historically, Turkish, one, Greek and the other, as well as that this problem of concern to politicians Pal in Greece ..latter-day to the issue of the political balance of power within the island only, but also stems from the common features of the political system on the island since its independence in 1960 and imposed by the three countries, Greece, Turkey and Britain.

المبحث الاول

الصراع التركي - اليوناني .. جذوره

إن الصراع بين تركيا واليونان هو من بين النزاعات الإقليمية، التي لا تهدأ حتى تثور بين فترة وأخرى. تعود جذور الصراع التركي- اليوناني الى حقبة زمنية بعيدة ، ومنذ ايام السيطرة العثمانية على اليونان لاسيما في القرن الخامس عشر عندما خضعت اليونان ، وجزر بحر ايجة الى السيطرة العثمانية ، خضعت اليها الجزيرة القبرصية كذلك ، وعندما اندلعت الثورة في اليونان للتخلص من السيطرة العثمانية عام ١٨٢١م بمساعدة ودعم مادي ومعنوي رسمي من بريطانيا وفرنسا وروسيا^(١)، وبمساعدة ودعم امريكي سري شبه رسمي^(٢)، قد انتهت السيطرة العثمانية على اليونان التي دامت زهاء اربعة قرون. امتدت تلك الثورة الى جزر بحر ايجة ، وقبرص ، وتخوف الاتراك آنذاك من احتمال فقدان الكامل لسيطرتهم على الجزيرة القبرصية ، فقامو بعملية ردع حي ، تم خلالها اعدام اسقف جزيرة قبرص ، وعدد من الزعماء القبارصة عام ١٨٢١م^(٣) في عام ١٨٧٨م انتقلت الادارة الفعلية للجزيرة القبرصية من ايدي الاتراك العثمانيين الى ايدي البريطانيين .^(٤) وعدّ القبارصة اليونانيون ذلك الانتقال خطوة متقدمة لحصولهم على الحرية وتقريبهم من هدفهم بالاتحاد مع اليونان . اخذ نضال القبارصة يدور في ذلك الوقت باتجاهين ، الاول ، هو محاولتهم للحصول على الحكم الذاتي او الادارة الذاتية ، اما الاتجاه الثاني فهو مسالة الوحدة مع اليونان ، وتم تحقيق الاتجاه الاول عام ١٨٨٢م عندما منحت الحكومة البريطانية القبارصة دستورا يتضمن تشكيل مجلس تشريعي من ١٨ عضوا ؛ ستة منهم تعينهم الحكومة البريطانية ، واثنى عشر ممثلاً عن الجزيرة، بالانتخاب، تسعة من القبارصة اليونان، وثلاثة من القبارصة الأتراك،^(٥) وكذلك بقيام الحرب التركية - اليونانية ١٩١٩-١٩٢٢م، إذ تم تصفية الخلافات بينهما في معاهدة لوزان Lausanne، في ٢٤ تموز-يوليو ١٩٢٣م^(٦). الا انه بقي في افق العلاقة بينهما جملة قضايا ما زالت موضع خلاف بين الدولتين حتى اليوم، وهي جزيرة قبرص ، ومسألة السيطرة على المجال الجوي فوق بحر ايجة ، ورسم خطوط الجرف القاري في بحر ايجيه ، وحدود المياه الإقليمية لكل من الدولتين ، وعسكرة اليونان لحوالي اثني عشرة جزيرة في بحر ايجة و المشاكل العرقية والدينية.. وعند تناول هذه القضايا، لا بد من الأخذ في الحسبان عوامل العداة، الديني والثقافي والعرقى، والرواسب التاريخية. فهذه العوامل مجتمعة، توجج نار الصراع التركي . اليوناني كلما خبا في منطقة أو أخرى، سواء في قبرص أو في تراقيا الغربية أو في بحر إيجيه.. وكذلك النزاع حول قيادة حلف شمال الاطلسي في المنطقة^(٧).

اولاً : مشكلة قبرص

تعد قبرص^(٨) ثالث اكبر جزيرة في البحر المتوسط بعد جزيرتي صقليا وسردينيا ، وتقع قبرص في القسم الشمالي الشرقي من البحر المتوسط ، تبعد عن تركيا ٨٠كم ، وعن اللاذقية في سورية ٩٦ كم ، وعن لبنان ٢٠٠ كم، وعن فلسطين ٣٠٠ كم، وعن مصر ٤٨٢ كم. بالمقابل، فإنها تبعد عن اليونان ٨٠٠ كم. وبينها وبين جزيرة كريت ٥٥٣ كم ، وتبلغ مساحتها ٩٢٥١ كم. اقصى امتداد لها بين الشمال والجنوب ٩٦ كم ، واقصى امتداد لها من الشرق للغرب ٢٢٥ كم. تقطن الجزيرة طائفتين متنازعتين هما، قبرص التركية في الشمال، وتبلغ مساحتها ٣٣٥٥ كم، وقبرص اليونانية في الجنوب، ومساحتها ٥٨٩٦ كم. ، وهي تتمتع بموقع استراتيجي بالغ الاهمية بالنسبة للعرب او الاتحاد السوفيتي السابق او لحلف شمال الاطلسي لاسيما الاسطول السادس الاميريكي^(٩). يبلغ عدد سكانها حسب احصاء عام ١٩٦٠ حوالي ٥٢٨٨٧٩ منهم ٤١٦٩٨٦ يونانيا و ١٢٦٤٢ تركيا و١٩٩٥١ من الاقليات الاخرى ، هذا يعني ان حوالي ٧٩% من سكان الجزيرة القبرصية هم من القبارصة اليونانيين و ١٧% من الاتراك و ٣% اقلية صغيرة من الأرمن والموارنة.^(١٠) احتل العثمانيون جزيرة قبرص في عهد السلطان سليم الثاني عام ١٥٧١م من البندقية (فينيسيا)، بعد الاحتلال العثماني، تشكلت في الجزيرة جالية من الأتراك، إلى جانب السكان الأصليين، الذين حافظوا على ثقافتهم الهلينية. واتبعوا سياسة استيطانية منظمة، تؤمن الوجود التركي فيها، من طريق التهجير والنفي إلى الجزيرة من بعض مناطق الأناضول، مثل " قرمان وقيصري وعلائية ودارندة وتكة " ، حتى بلغ مجموع المسلمين، خلال قرن واحد، ثلث سكان قبرص. واستمرت هذه السياسة حتى أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، حين هاجرت أفواج من

التركمان، وسكنت الجزيرة. وبلغ عدد السكان، في عام ١٧٧٧، ٨٤٠٠٠ نسمة، كان عدد الأتراك منهم ٤٧٠٠٠ نسمة. واستمر هذا الاحتلال حتى عام ١٨٧٧-١٨٧٨م^(١١) ثم أصبحت مستعمرة بريطانية عام ١٩١٤م حينما دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا.^(١٢) وبعد تطور الاوضاع في الجزيرة ، منحت بريطانيا الجزيرة الاستقلال عام ١٩٥٩م بالاشتراك مع اليونان وتركيا طبقا لمعاهدتي " زيورخ" عام ١٩٥٩م ، و " لندن " عام ١٩٦٠م^(١٣) ، وفي ١٦ آب ١٩٦٠م تم التوقيع على معاهدة الضمان^(١٤) في نيقوسيا بين جمهورية قبرص من قبل بريطانيا واليونان وتركيا اذ ضمنت استقلال قبرص^(١٥) ويعود سبب الصراع بين تركيا واليونان على الجزيرة الى مناداة تركيا بتقسيم الجزيرة . اما اليونان فانها تريد ضم الجزيرة اليها ، اما بالنسبة الى الجمهورية القبرصية فانها تريد ان تبقى مستقلة ، وترى تركيا في انضمام الجزيرة الى اليونان يعني استكمال حصار الجزر اليونانية للشواطئ التركية الجنوبية والغربية وتحكمها في باقي مداخل بحر ايجة^(١٦) ، ولم تبرز المشكلة القبرصية على المسرح الدولي بشكلها الحاد الا بعد عام ١٩٦٠م لاسيما اواخر عام ١٩٦٣م عندما شعر القبارصة الاتراك بالخطر جراء دعوات القبارصة اليونانيين للاندماج مع اليونان وتعرضهم للاضطهاد من قبل الجماعات اليونانية المتطرفة^(١٧).

تميز تاريخ قبرص ومنذ الاربعينات من القرن الماضي بالصراع الطائفي بين اليونانيين والأتراك من سكان الجزيرة وترجع اسباب هذا الصراع الى عوامل مختلفة وحسب الفترات الزمنية التي مرت بها الجزيرة . لقد استقلت قبرص بموجب اتفاقيتي زيورخ ولندن كما ذكرنا انفا ورغم انهما نظمتا العلاقة بين الطائفتين الا انهما كانتا السبب في تفجر الحوادث الدامية بين الطائفتين وتوتر العلاقات بين تركيا واليونان وقبرص من جهة اخرى اذ يرى القبارصة اليونانيون ان الاتفاقيتين قد احقتا بحقوقهم لصالح القبارصة الاتراك فحقيقة الامر ان دستور الجمهورية القبرصية الذي وضع لينظم العلاقة بين الطائفتين لم يكن بالنسبة لوجهة النظر اليونانية سوى تسوية توفيقية يحوي في داخله ثغرات كبيرة حملت الاسباب الحقيقية التي تكمن وراء تلك الصراعات الدائرة بين الطائفتين التركية واليونانية فلقد اعطى الدستور للطائفة التركية رغم كونها اقلية وتتمتع بعدد اقل من الممثلين في البرلمان اصواتا تتساوى مع اصوات القبارصة اليونانيين رغم كونهم الاغلبية من سكان الجزيرة ويتمتعون بعدد اكثر من الممثلين في البرلمان . فكان ممثلو الطائفة التركية يتمتعون بحق "الفيتو" بالبرلمان^(١٨).

اما وجهة نظر القبارصة الاتراك في الاتفاقيتين فتتصرف الى انهما تمثلان الاساس لتنظيم العلاقة بين الطرفين كما انهما تقدمان اسس اية تسوية مستقبلية لمشكلة قبرص . وفي اذار عام ١٩٦٤م رفض "مكاريسوس 1959-1977"^(١٩) خط الهدنة الذي يفصل بين الطائفتين في قبرص . كما ارسل في نيسان من نفس العام رسالة الى كل من تركيا وبريطانيا ينقض فيها معاهدة التحالف الموقعة بين الاطراف الثلاثة ، وفي عام ١٩٦٧م اعلن القبارصة الاتراك عن تشكيل مجلس تنفيذي بمثابة حكومة انتقالية للطائفة التركية ، وتم اختيار فاضل كتشوك نائب رئيس جمهورية قبرص سابقا للمجلس ورؤوف دنكتاش نائبا للرئيس ، ندد مكاريسوس بهذه الخطوة وعدم شرعيتها^(٢٠).

في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧م تفاقمت المشكلة القبرصية اثر وصول الكولونيل " جورج كريفاس G. Grivas " زعيم منظمة "أيوكا EOKA"^(٢١) السرية الى قبرص وانذرت الحكومة التركية اليونان بسحب الجنرال "جريفاس" واخلاء الجزيرة من القوات اليونانية ، وتحت اشراف المبعوث الشخصي للرئيس الاميريكي تم الاتفاق على اخلاء الجزيرة من الجيش اليوناني البالغ عددهم ثمانية الاف جندي وعودة "جريفاس" الى اليونان. الا ان جريفاس عاد الى الجزيرة مرة ثانية سراعا عام ١٩٧١م واخطرت تركيا اليونان بذلك^(٢٢). كذلك ترجع المشكلة في تطوراتها الى محاولات الدول الاخرى ذات المصلحة في استغلال ثغرات المجتمع القبرصي والنفوذ من خلالها من اجل السيطرة على الموقع الاستراتيجي الخطير الذي تحتله الجزيرة^(٢٣).

منذ بداية عام ١٩٧٤ تتابعت الأحداث بشكل سريع ، سواء كانت في قبرص أم في كل من أنقرة وأثينا؛ ففي ٥ تموز ١٩٧٤ وجه "مكاريسوس" مذكرة رسمية شديدة اللهجة إلى الحكومة اليونانية ، طالب فيها ، بأسلوب حاد، انسحاب الضباط اليونانيين الذين يعملون في الحرس الوطني بقبرص ، وأن تصدر الأوامر من أثينا إلى منظمة "أيوكا EOKA" وتضع حدا لنشاطاتها^(٢٤).

وكان الجواب اليوناني على هذه المذكرة سريعا وحاسما ، الانقلاب الذي أطاح بمكاريوس في ١٥ تموز ١٩٧٤ ، وحل محله "نيكوس سامبسون N. Sampson" مؤيد مشروع إلحاق الجزيرة باليونان.^(٢٦)

وجاء رد فعل تركيا سريعا ، حيث أعلنت أنها لن تقبل بالأمر الواقع وسوف تنفذ حقها في اتفاقية الضمان القبرصية عام ١٩٦٠ للحفاظ على استقلال قبرص . أما الولايات المتحدة فقد حذرت كلا من تركيا واليونان من انتهاك استقلال قبرص . لذلك أرسلت واشنطن مساعد وزير الخارجية الأمريكي "جوزيف سيسكو J. Sisco" إلى أنقرة لإقناع المسؤولين الأتراك بضبط النفس وعدم التدخل في الجزيرة ، لكن رئيس الوزراء التركي "بولند أجاويد Bülent Ecevit" رفض ذلك^(٢٧). وقد تبع ذلك إجراء محادثات رباعية مكثفة في لندن بين أنقرة وواشنطن وأثينا ولندن لاتخاذ عمل مشترك في قبرص . وفي ليلة ١٩ تموز ١٩٧٤ انتهت المحادثات الرباعية دون التوصل إلى أي نتائج مرضية للأطراف ، ورجع أجاويد إلى أنقرة وقد علم الجميع أن تركيا قررت إنزال قواتها العسكرية في قبرص في اليوم الآتي^(٢٩) .

وفي صبيحة يوم ٢٠ تموز انتشرت القوات التركية على امتداد سواحل كيرينيا شمال قبرص ، ثم سيطرت على نيقوسيا وميناء كيرينيا ، بعد أن تدخلت قواتها من الشمال والجنوب بعمليات إنزال بحرية وجوية ، وحدثت معارك عنيفة بين القوات التركية وقوات حكومة الانقلاب . وأعلنت اليونان حالة التعبئة العامة لقواتها المسلحة فور دخول القوات التركية الى الجزيرة^(٣٠) ولم تلبث القوات المسلحة التركية أن سيطرت على حوالي (٣٨-٤٠ %) من مساحة الجزيرة وبذلك تغير ميزان القوى في الداخل لصالح القبارصة الأتراك ، وكانت هذه هي الأرضية التي انطلق منها مشروع إقامة الدولة المستقلة لهذه الطائفة^(٣١).

لقد أكدت التقارير التي تسربت من وزارة الدفاع الأمريكية "أن واشنطن كان لها اليد الطولى في الانقلاب الذي حدث في قبرص ، لأنها كانت راغبة في الإطاحة بحكومة مكاريوس لأقامته علاقات صداقة أخذت بالازدياد مع المعسكر الاشتراكي ، ورفضه إقامة قاعدة بحرية للولايات المتحدة في قبرص ، فضلا عن وقوفه ضد المخططات الاستراتيجية لحلف الناتو في شرق البحر المتوسط"^(٣٢) . وقد نشرت إحدى الصحف الأمريكية مقالة أكدت فيها " أن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بالانقلاب إلا أنها لم تحاول منع ذلك قبل حدوثه"^(٣٣) .

وقد أشارت إحدى الوثائق الأمريكية إلى السبب وراء عدم منع الولايات المتحدة تركيا من التدخل العسكري في قبرص ، وهي أن السفير الأمريكي في أثينا (هنري ج. تاسكا Henry J. Tasca) "طلب في مذكرة بعثها إلى وزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر Henry Kissinger" باستخدام الأسطول السادس الأمريكي لإيقاف الإنزال التركي المتوقع إلا أن كيسنجر رفض ذلك وقال : إن أي تحرك من هذا القبيل سوف يقوض مجمل العلاقات التركية-الأمريكية ، وسيجعل الولايات المتحدة تظهر بمظهر المؤيدة لانقلاب سامبسون"^(٣٤).

وقد أدى هذا الموقف الأمريكي إلى سيادة الاعتقاد بين معظم اليونانيين والقبارصة اليونانيين "أن الولايات المتحدة قد تأمرت مع الأتراك لخلق الظروف التي جعلت التدخل ممكنا وأكد البعض الآخر أن الولايات المتحدة فشلت في أن تقدم تحذيرات قوية للأتراك بعدم الأقدام على التدخل العسكري في الجزيرة"^(٣٥). على المستوى الرسمي صرح ناطق باسم الخارجية الأمريكية قائلا : "بصفة خاصة ، نحن نطالب تركيا بوقف إطلاق النار، حيث أن استخدام القوة لا يعرض العلاقات بين تركيا واليونان للخطر ، بل يؤدي إلى تعريض المنطقة كلها للخطر، وأن حل القضية القبرصية لا يمكن أن يكون عن طريق استخدام سياسة القوة"^(٣٦) . ويبدو واضحا من هذا التصريح أن الإدارة الأمريكية كانت موافقة ضمنا على التدخل العسكري التركي في قبرص ولكنها طالبت الجانب التركي بوقف إطلاق النار بعد هذا التدخل لئلا يتطور هذا التدخل إلى تأزم الأوضاع بين تركيا واليونان إلى درجة قد تقضي إلى حدوث صراع بينهما . ومما يؤيد كون الولايات المتحدة غير رافضة للتدخل التركي هي قدرتها على منع تركيا من القيام بذلك كما فعلت عام ١٩٦٤ من خلال الرسالة التي بعثها الرئيس الأمريكي ليندون جونسون إلى رئيس الوزراء التركي آنذاك عصمت انونو Inono^(٣٧) .

ومما زاد الوضع تعقيدا انسحاب اليونان من الجناح العسكري لحلف الناتو في آب ١٩٧٤ بسبب عجز الحلف عن منع تركيا من تنفيذ مخطتها^(٣٨).

أما داخل الكونكرس فقد كان الوضع مختلفا ، حيث بلغت حدة الحركة المعادية لتركيا ذروتها نتيجة وجود اللوبي اليوناني ونفوذه المؤثر داخل الكونكرس ، حيث اتهمت تركيا بأنها قد أخلت ببنود المعاهدات المعقودة بيننا وبينها وذلك باستخدامها الأسلحة التي حصلت عليها من الولايات المتحدة ومن الناتو عند استيلائها على قبرص ، ومع ذلك لم يحقق وزير الخارجية السيد كيسنجر أي نجاح في استخدام صلاحياته الممنوحة له بموجب القانون في إيقاف الاستيلاء التركي على قبرص ، الذي كان بإمكانه أن يوقفه بكل سهولة^(٣٩).

ان التغييرات التي حدثت في انظمة الحكم في كل من اليونان وقبرص قد ادت في تطوراتها الى ايجاد اجواء مناسبة وامكانيات كبيرة للتفاوض المباشر بين كل من تركيا واليونان حول المشكلة القبرصية وساعدت في تهيئة اجواء التفاوض ضغوط كبيرة تعرضت لها كل من تركيا واليونان من قبل الاولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة . في ظل هذه الظروف بدأ مؤتمر جنيف اعماله من اجل ايجاد حلول للمشكلة القبرصية وبدأ مؤتمر جنيف الاول في ٢٥ تموز ١٩٧٤م وحضر المؤتمر وزراء خارجية كل من بريطانيا وتركيا واليونان الدول الثلاث الضامنة لاستقلال قبرص وحضر المؤتمر كذلك المساعد الخاص للامين العام للامم المتحدة والدهايم للتوسط بين ممثلي القبارصة الأتراك واليونانيين ، وهم كل من "رؤوف دنكتاش Rauf Benktash"^(٤٠) عن الجانب التركي و"كلافكوس كليريديس Cloukos Clerides"^(٤١) في البدء بمفاوضات ثنائية. قدمت في هذه المفاوضات مشاريع تعكس الهوية العميقة لوجهات نظر كل من تركيا واليونان فقد قدم وزير الخارجية التركي مشروعا يتضمن اقامة ادارتين تتمتعان بالحكم الذاتي احدهما تركية والاخرى يونانية الا ان وزير الخارجية اليوناني رفض المشروع واصر على ان الهدف من مؤتمر جنيف هو تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الخاص بقبرص والذي يقضي باقرار السلام وعودة النظام الدستوري وانسحاب الجيوش الاجنبية وتعتقد اليونان ان المشروع التركي يشكل تقسيما للجزيرة الامر الذي ترفضه اليونان . خلال هذه المدة ، كانت الولايات المتحدة قد أعدت خطة سرية سميت ب"خطة قبرص للسلام Cyprus Peas Plan" تم إعدادها في البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية بداية عام ١٩٧٥ وطرحت في النصف الثاني من العام نفسه على كل من تركيا واليونان والقبارصة الأتراك واليونانيين وتضمنت الأمور الآتية^(٤٢) :

١. إن جمهورية قبرص سوف تكون جمهورية فيدرالية تتألف من المنطقة التركية والمنطقة اليونانية. يمنع توحيد بقية المنطقة تحت قوة خارجية .
٢. [سكان] كلا المنطقتين سوف يصوتون بشكل منفصل .
٣. إن الحقوق الأساسية جميعها [للسكان] سوف تحمي .
٤. تكون الحكومة الفيدرالية مسؤولة عن الدفاع ، والشؤون الخارجية ، والرسوم الكمركية والميزانية .
٥. سوف تكون قبرص مجردة من الصفة العسكرية .

من جانبها ، لم تبد تركيا أية معارضة للخطة ورأت انه يتوفر فيها عنصر الحياة ، وذكرت مصادر تركية مطلعة أن "خطة قبرص للسلام الأمريكية السرية المعدة من قبل البيت الأبيض والخارجية الأمريكية هي متوقعة لتكون مقبولة لدى الطرفين، وإن الخطة قيد الدراسة لدى كلا الجانبين"^(٤٣).

أما اليونان فقد رفضت الخطة الأمريكية ، واتفقت مع وجهة نظر القبارصة اليونانيين التي تقول : "إن دراسة متأنية للخطة تظهر أن هدفها هو حل تقسيمي [للجزيرة] ، وهي تقترح [تشكيل] سلطة مركزية غير ملائمة وهي لا تؤكد على عودة اللاجئين ، إن معظم المبادئ الأساسية للخطة هي غير مقبولة"^(٤٤) .

ازدادت المشكلة القبرصية تعقيدا عندما اعلن زعيم الطائفة التركية "رؤوف دنكتاش" في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٣م في قبرص ان المجلس التشريعي للطائفة المنعقد في نيقوسيا قرر اعلان قيام "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية Turkish

Republic of Northern Cyprus" (٤٥)، ويعد اعلان الاستقلال من وجهة نظر اليونان بمثابة خرق واضح لدستور الجزيرة القبرصية واتفاقيات الضمان. وتأسيسا على ذلك فسر اعلان الاستقلال من جانب واحد على انه بمثابة تدمير ونسف لتلك المحاولات التي كانت تستهدف تقريب وجهات النظر بين الطائفتين اذ وضعت كل الاطراف امام اوضاع متوترة جديدة فهناك جمهوريتان الاولى شرعية معترف بها من جميع الدول وممثلة في الامم المتحدة والثانية تحاول وضع العالم امام الامر الواقع وتسعى الى الحصول على اعتراف دولي بها والذي لم يحظ باعتراف اي دولة عدا تركيا .

وعلى الجانب الآخر فقد كثفت الحكومة القبرصية اليونانية جهودها من أجل إلغاء قيام الدولة الجديدة بمساعدة اليونان ، حيث نجحت في الحصول على تأييد غالبية دول العالم لموقفها هذا ، وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا شجب فيه هذه الخطوة ودعا إلى إلغائها ، وحذا حذوه الكومنولث البريطاني ومجلس أوروبا ، أما حلف الناتو فنظراً لحساسية موقفه تجاه كل من تركيا واليونان وحرصه على سلامة جناحه الجنوبي فقد أبدى المسؤولون فيه أن هذه المشكلة مشكلة ثنائية وأنه بالإمكان حلها في حلف الناتو (٤٦). ومن جهتها ، فقد أعلنت الحكومة الأمريكية معارضتها لإنشاء الدولة الجديدة ، ودعت بقية دول العالم إلى عدم الاعتراف بها (٤٧). عدت الحكومة اليونانية وكذلك القبرصية قرار مجلس الامن الدولي منصفاً لهما فيما عارضته تركيا البلد الوحيد الذي اعترف بجمهورية شمال قبرص ، وبهذا القرار تم محاصرة اعلان الاستقلال الذي تبنته الطائفة التركية في شمال قبرص . الا ان المشكلة القبرصية لازالت تراوح مكانها دون حلول جذرية لها كالقضايا الاخرى المعلقة دائماً على امل وصول حل قادم في المستقبل.

ثانياً : السيطرة على المجال الجوي فوق بحر ايجة.

كانت السيطرة على المجال الجوي فوق بحر ايجة لليونان استناداً الى اتفاقيات الطيران المدني والدولي عام ١٩٥٢م والى روح التعاون الناجمة عن قبول كل من تركيا واليونان كعضوين في حلف شمال الاطلسي .لكن اليونان عمدت الى اغلاق المجال الجوي فوق بحر ايجة عقب الغزو التركي لجزيرة قبرص عام ١٩٧٤م (٤٨). فعدت تركيا تصرف اليونان هذا نوع من اساءة استعمال الحق من جانب اليونان ، وبالرغم من فتح اليونان لهذا المجال الجوي مطلع عام ١٩٨٠م وحل المشكلة بينهما (٤٩) الا ان المشكلة لم يجري حلها جذرياً حتى الوقت الحاضر، وهي وقوع المجال الجوي فوق بحر ايجة تحت سيطرة اليونان اذ تستطيع غلقه بوجه الملاحة الجوية التركية في اي وقت تشاء (٥٠) . اذ تتهم تركيا اليونان باستغلالها للاتفاق الثنائي الذي عهد به لليونان عند منتصف الخمسينيات من القرن الماضي بتولي المسؤولية التقنية للسيطرة على المجال الجوي في بحر ايجة (٥١) ، وادعاء اليونان بان بلوغ المجال الجوي التركي (١٠) اميال يتعارض مع تعليمات (منظمة الطيران الدولي (ICIO) Inter-Civil Aviation Organization) .انما يهدف الى حجب (مجال معلومات الطيران (FIR Flight Information Region) بحجة السيادة وبدعوى الحق بضبط الطائرات العسكرية الاجنبية (٥٢)

ثالثاً: رسم خطوط الجرف القاري (٥٣)

تعد تركيا الجرف القاري بانه الامتداد الطبيعي لمساحة البلد او القارة ، وهكذا يجب تقرير حق تركيا في الجرف المطل على بحر ايجة هذا البحر الفاصل بين تركيا واليونان .اما بالنسبة لليونان فعليها ان تعترف بان جرف بحر ايجة له مكانة خاصة، اذ ان الكثير من جزره البالغة (٣٠٥٤) جزيرة مبعثرة (٥٤) تبعد اميالاً قليلة عن السواحل التركية ، وعليها ان تقبل الحقيقة المتعلقة بان الجرف القاري التركي كامتداد طبيعي للناضول يتجاوز الاجزاء الغربية لبعض الجزر اليونانية المجاورة ، وان عبارة الخط المار عبر الوسط الذي سيحدد الخط بين جزيرة يونانية والساحل التركي يبدو على هذا الاساس غير واقعي للترك لانته سيحول بحر ايجة الى بحيرة يونانية ، وتأسيسا على ذلك تعارض تركيا توسيع المياه الاقليمية اليونانية لكي لايتبعها توسيع الجرف القاري وبالتالي سيقصص بشكل خطير المياه العالية لبحر ايجة من ٥٦ر٢% الى ٢٦% (٥٥) وبدأت المشكلة بين تركيا واليونان حول الجرف القاري لبحر ايجة عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤م عند اعلان اليونان عن اكتشافها للنفط والغاز في الجرف القاري لبحر ايجة ، واعلنت بعد ذلك ان كل مافي الجرف القاري من معادن هو من حقوق اليونان وتحت السيادة اليونانية ، ويعطي

اتفاق جنيف لعام ١٩٥٨م الدول حق التنقيب عن المصادر الطبيعية في مياهها الإقليمية . الا ان تركيا ردت بان لها نفس الحق في هذه الثروات لانها تعد ان الجرف القاري لبحر ايجة انما هو امتداد لاراضيها ، وباشرت بالتنقيب عن النفط في بحر ايجة كذلك بعد تحديد ثلاثة ملايين هكتار لصالح شركة النفط التركية ، ونتيجة لذلك قدمت الحكومة اليونانية مذكرة رسمية الى الحكومة التركية ، تطالبها بتحديد الجرف القاري بينهما على اساس خط يمر في منتصف المسافة بين الساحل التركي والجزر اليونانية ، الا ان الحكومة التركية رفضت هذه المذكرة مؤكدة ان الجزر اليونانية والتي تقع بالقرب من الساحل التركي لم يكن لها جرف قاري بل هي مرتفعات في الجرف القاري التركي . كما لم توافق على مبدأ الخط الذي يمر في منتصف المسافة^(٥٦). بيد ان تقاوم الازمة بينهما ابتدأت منذ اكتشاف اليونان الرواسب النفطية قرب جزيرة قاموس اليونانية المواجهة للساحل التركي في الشمال في شهر كانون الثاني ١٩٧٤م ، اذ ارسلت تركيا كذلك سفينة بحث وتنقيب عن النفط في شهر تموز من نفس العام .وكاد يؤدي النزاع بين تركيا واليونان على بحر ايجة الى نشوب حرب بينهما ، اذ ترى تركيا ان ادعاءات اليونان بتجاوزها - اي تركيا - على الجرف القاري للجزر اليونانية ، جراء عملياتها في التنقيب عن النفط في اماكن مختلفة من بحر ايجة ، امر مبالغ فيه ولا يتفق مع التحديد المتوازن والمتكافئ للجرف القاري لبحر ايجة^(٥٧) ، الذي له وضع متميز ويتطلب حلا خاصا به^(٥٨) ، وتم عرض القضية على محكمة العدل الدولية لعدة مرات ، لكن دون جدوى .استمر الخلاف بين البلدين حول استغلال الثروات المعدنية للجرف القاري لبحر ايجة ولم يجري حله حتى الوقت الحاضر^(٥٩).

رابعاً: المياه الإقليمية^(٦٠)

حددت معاهدة لوزان في ٢٤ تموز -يوليو ١٩٢٣م المياه الإقليمية لجزر الدوديكانيز " الكائنة شرق بحر ايجة " بثلاث اميال بحرية (الميل البحري ١٨٥٢ متر) . والحقت هذه الجزر تحت السيادة الايطالية كما الحقت قبرص ببريطانيا ، وأشارت نفس المعاهدة الى ان تبقى جزر الدوديكانيز منزوعة السلاح . واستطاعت اليونان ان تحصل على جزر الدوديكانيز من ايطاليا لاحقا وعمدت اليونان عام ١٩٣٦م من طرف واحد الى تحديد مياهها الإقليمية الى ستة اميال بحرية - وفي عام ١٩٦٤م حذت تركيا حذو اليونان بتحديد مياهها الإقليمية الى ستة اميال بحرية^(٦١). وفي منتصف عام ١٩٧٥م عمدت اليونان الى توسيع مياهها الإقليمية الى اثني عشر ميلا بحريا في جزر الدوديكانيز بدلا من ستة اميال في بحر ايجة ، اذ تعده تركيا يشكل ذريعة للحرب، طالما ان مثل هذا التصرف من قبل اليونان سيرتب نتائج خطيرة بالنسبة لفاعلية القدرات الدفاعية والاقتصادية والتجارية التركية^(٦٢). وقد عارضت تركيا ذلك بشدة لانها ترى انه في نطاق مياه اقليمية يونانية تمتد ستة اميال يصبح لتركيا خمسة منافذ بحرية مفتوحة على بحر ايجة ، اما اذا اصبحت اثني عشر ميلا فلا يبقى لتركيا سوى منفذين على هذا البحر ، كما ان الجزر اليونانية يمكن ان تسد الطريق الى الساحل التركي الغربي والموانئ التركية (مرسين ، الاسكندرونة ، انطاكيا) . فضلا عن ان الساحل التركي الممتد على مسافة ٢٦٠٠ كيلو متر يصبح مغلق او مسدود .ويؤدي هذا الامتداد الى زيادة المياه الإقليمية اليونانية من ٢٥ الى ٦٤% في البحر وسيؤدي بالتأكيد الى تقليص المياه الإقليمية التركية^(٦٣). وكان الرئيس التركي سليمان ديميريل قد اشار في كلمة امام البرلمان التركي في ايلول ١٩٩٤م الى ان " مد المياه الإقليمية وراء حدودها الحالية البالغة (٦) اميال ، سيفضي الى نتائج خطيرة وغير مقبولة بالنسبة لتركيا^(٦٤) . ولذلك عدت تركيا هذا الاعلان بمثابة اعلان اليونان الحرب ضد تركيا ونتيجة لهذا التهديد ارجأت اليونان تنفيذ نيتها على تمديد مياهها الإقليمية في عقد السبعينيات من القرن الماضي^(٦٥). وترى تركيا ان تكون حدودها في بحر ايجة مع اليونان محاذاة للخط الغربي الذي يتوسط البحرين ، (والذي من شأنه ان يضع جزر اليونان الشرقية في بحر ايجة تحت الهيمنة التركية) كما ترفض تركيا بان الجزر تشكل جرفا قاريا وترى ان الجزر تبرز على جرف البحر الاناضولي ، وان هذه الجزر تبعد عن تركيا بضعة كيلو مترات في حين تبعد عن اليونان مئات الكيلو مترات^(٦٦).

وعندما اقرت (الاتفاقية الدولية حول قانون البحر Low Of sea International Convention on the) في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٤م ، رفضت تركيا التوقيع عليها لانها تتطوي على اقرار بان للجزر شواطئها البحرية ، الامر الذي يتيح

لليونان توسيع مياهها الإقليمية في عشرات الجزر اليونانية المنتشرة في بحر ايجة ، ومن ثم فان هذا الحق سيجعل من بحر ايجة بحيرة يونانية بالفعل . الامر الذي ترفض تركيا الاقرار به وترى ان وضعية تلك الجزر حساسة وفريدة ويجب ان تبحث من خلال المباحثات مع اليونان ، التي ترفض اليونان بدورها ذلك ، مما دفع تركيا الى الاعلان منذ وقت مبكر ، ان مد اليونان حدودها البحرية الى (١٢) ميل امر يمكن ان يقود الى الحرب بين البلدين^(٦٧).

خامساً : تسليح الجزر اليونانية

برزت هذه المسألة التي اقلقت الاتراك مضافة الى المسائل الاخرى، الا وهي تسليح وتحصين اليونان لحوالي اثني عشرة جزيرة في بحر ايجة (جزر الدوديكانيز) وهي المقابلة للبر التركي بحجة الدفاع^(٦٨) بتحشيد جيشها واقامة قواعد عسكرية دائمة عليها ، كما قامت بتسليح اربعة جزر اخرى^(٦٩). وبالمقابل فان تركيا قامت بتشكيل جيش ايجة ، الامر الذي جعل اليونان تتوجس خيفة من هذا الجيش^(٧٠). ان عسكرة اليونان لبعض جزر بحر ايجة الشرقية الذي تعده حقا شرعيا للدفاع عن اراضيها ، فيما تعده تركيا تهديدا لامنھا نظرا لقرب تلك الجزر من الساحل التركي^(٧١) ومن خلال ماتقدم يتضح ان تركيا تحتاج الى دعم اقتصادي وعسكري وسياسي في صراعها مع اليونان ، وان اكبر قدر من هذا الدعم هو لدى الولايات المتحدة بدرجة رئيسية ، الامر الذي يجعل وبنظر الامريكان انها اكثر نفعاً من اليونان للولايات المتحدة فيما يتعلق بسياسة امريكا في منطقة الشرق الاوسط عامة والخليج العربي خاصة ، الامر الذي ينجم عنه بالنتيجة ان الصراع التركي اليوناني هو عامل اخر يدفع تركيا للاستجابة للسياسة الامريكية في المنطقة على وجه التحديد لغرض حصولها على المزيد من الدعم الامريكي المتعدد الاشكال في صراعها مع اليونان^(٧٢).

يتضح لنا ، ان الخلافات بين تركيا واليونان ، خلافات عميقة وواسعة ، ومع انها لاتعني بالضرورة قيام الحرب بينهما في المستقبل المنظور او البعيد نسبيا . الا ان ذلك لايلغي احتمالات تعقد الخلافات بين الطرفين في اي وقت قادم كما حصل في منتصف الستينيات وال نصف الاول من السبعينات من القرن الماضي بسبب النزاع على قبرص ، وفي عام ١٩٨٧م بسبب الخلافات على الحقوق البحرية في بحر ايجة ، ذلك ان المعطيات التاريخية والجغرافية والسياسية وغيرها في العلاقة بينهما ، يمكن ان تتعد في ظل ظروف واستراتيجيات مختلفة لاسيما وان هذه الاخيرة تبقى نسبية مهما طال ثباتها ، وعندها يمكن ان تكون لها تاثيرات سلبية في تركيا على اكثر من صعيد وفي اكثر من مجال .

وبما ان الولايات المتحدة كانت على الدوام ممسكة بألية التوازن السياسي والعسكري بين اليونان وتركيا، فان تركيا لاتملك سوى الحفاظ على هذا التوازن وذلك من خلال علاقات جيدة وممتينة مع الولايات المتحدة حتى وان مالت الاخيرة الى ترجيح كفة اليونان طالما ان مثل هذا الميل لا يخل بشكل حاد بالموازنة بين البلدين المتنازعين، وهو ماتسعى تركيا الى استمراره وان ابدت امتعاضها منه ، باعتبارها افضل الممكن في خضم التعاطف الشعبي وشبه الرسمي الاميركي . ان لم يكن الرسمي . مع اليونان ، وفي ظل التعاطف الاوربي معها ايضا . فقد اشار مستشار المانيا هلموت كول (Chancellor Helmut Kohl) في مؤتمر (السياسات الدفاعية Defence Policies) في ميونخ في شباط ١٩٩٤م . الى ان القضية القبرصية والنزاعات بين تركيا واليونان كسبب لعدم قبول عضوية الاولى الكاملة في الاتحاد الاوربي^(٧٣).

كما اعلنت (محكمة العدل الاوربية (European Court of Justice (E C J) في ايلول ١٩٩٤م ان صادرات القبارصة الاتراك لايمكن قبولها في الاتحاد الاوربي ما لم يحصل اولئك على ضمانات موافقة من جمهورية قبرص ، اي الادارة القبرصية اليونانية ، الامر الذي فسر من قبل الاتراك على انه يمثل سعيا لليونان وللقبارصة اليونانيين ينصب على الانضمام الى الاتحاد الاوربي، وهو مايتمثل اتحادا غير مباشر بين قبرص اليونانية واليونان^(٧٤).

ولعل هذه وتلك دفعت الاتراك الى التفكير بأن القضية القبرصية تكلف تركيا سياسيا واقتصاديا . فقد نقل عن الرئيس التركي ديمريل ، انه كان قد حذر في احد اجتماعات " مجلس الامن القومي التركي " في ايلول ١٩٩٤م من ان قرار (برلمان الجمهورية التركية لشمال قبرص (parliament of The Turkish Republic of Northern Cyprus (C T R N C) في

نفس الشهر المؤيد لفكرة الحل الفدرالي للقضية قبرصية كخيار اخير لانتهاء النزاع " يمكن ان يثير مشاكل كبيرة في اوربا اكثر من حزب العمال الكردستاني" (٧٥)

سادساً : النزاع حول قيادة حلف شمال الاطلسي في المنطقة

لم يستطع حلف شمال الاطلسي ان يضع حلاً للخلاف التركي - اليوناني على بحر ايجة ، لاسيما بعد الغزو التركي لجزيرة قبرص عام ١٩٧٤م . اذ يأتي الخلاف التركي - اليوناني على البحر المذكور ليضيف ازمة جديدة الى سجلات مجلس الحلف ويأتي انسحاب اليونان من الجهاز العسكري للحلف ، ومنذ انسحاب اليونان من الجهاز العسكري فان الحلف كان يصر على اجراء مناووراته في بحر ايجة من قبل قائد تركي وكان الغرض اغراء اليونان بالعودة للحلف . وعادت اليونان للحلف في ٢٩ تشرين الاول ١٩٨٠م نتيجة للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة ومقابل قبول عضويتها في السوق الاوروبية المشتركة فضلاً عن تحسين علاقاتها مع تركيا ، اذ سبق وقرر الجانبان فتح المجال الجوي فوق بحر ايجة . ومنذ عودة اليونان للجهاز العسكري للحلف تصر على وضع قوات الحلف تحت قيادة يونانية . الا ان الحلف اكد على شروط اليونان في السيادة على المجال الجوي لبحر ايجة وفي نفس الوقت استمر الاتراك في سيطرتهم على تدبيرات الاسطول البحري في المنطقة (٧٦).

المبحث الثالث

الموقف الدولي من مشكلة قبرص والتدخل التركي

١ . موقف الولايات المتحدة الأمريكية

هناك محوران رئيسيان، تدور حولهما السياسة الأمريكية تجاه قبرص، وهما: (٧٧)

أ. الحيلولة دون وقوع الجزيرة في دائرة النفوذ السوفيتي، لموقع الجزيرة الفريد في شرق البحر الأبيض المتوسط.
ب. الحرص على حلف شمال الأطلسي، وتحصينه ضد أي تصدّع، قد ينجم عن الصراع العسكري التركي . اليوناني في قبرص. فتركيا، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية في منطقة شرق البحر المتوسط. هي الحليف الأقوى كثيراً من الحليف الآخر في المنطقة نفسها (اليونان)؛ وسيطرة الحليف الأقوى على زمام الأمور في الجزيرة، كفيل بتحقيق المصالح والأهداف الأمريكية في ذلك الجزء الحيوي من العالم. وأيدت واشنطن وجهة نظر بريطانيا الرسمية، التي ترى حل مشكلة قبرص على النمط السويسري، بإنشاء مقاطعات يونانية وتركية منفصلة، تحت رئاسة حكومة فيدرالية. وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عام ١٩٦٧، إيجاد تسوية سلمية لمشكلة قبرص. فجرت مباحثات أمريكية - يونانية في حزيران-يونيه ١٩٧١، لبحث المشكلة القبرصية، ولإيجاد مقر دائم للأسطول السادس الأمريكي، يسمح بإقامة ثلاثة آلاف من الرعايا الأمريكيين وعائلاتهم. وأسفرت هذه المباحثات عن توقيع اتفاق بين الطرفين. (٧٨)

وتطوّر الموقف الأمريكي حسب تطورات المشكلة نفسها. فعندما حدث الانقلاب العسكري في قبرص، دلت التقارير، التي تسربت من وزارة الدفاع الأمريكية، على أن أمريكا، كان لها اليد الطولى في الانقلاب، رغبة منها في الإطاحة بحكم مكاريوس، لانتهاجه سياسة عدم الانحياز، وإقامته علاقات بدول المعسكر الاشتراكي، كما أنه رفض إقامة قاعدة بحرية لأمريكا في الجزيرة، ووقف ضد المخططات الإستراتيجية الأمريكية في شرق البحر المتوسط. (٧٩)

٢ . معالجة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمة

إن أهمية القطاع الجنوبي من حلف شمال الأطلسي، لم تغب أبداً عن أذهان صانعي السياسة الأمريكية، واستأثرت اليونان باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية. وازداد النفوذ الأمريكي في اليونان، وامتد إلى السياسة وجماعات الضغط ورجال الجيش، وتلاحمت الاستخبارات في الدولتين. وهذا التعاون، تعود جذوره التاريخية إلى ما قبل وصول الضباط اليونانيين إلى الحكم، ولقد عمل الجنرال جورج بابادوبولوس، في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "C.I.A." لفترة طويلة. (٨٠)

وأكد هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي، أهمية اليونان، لأنها تخدم المصالح الإستراتيجية الأمريكية، خاصة أن هناك قاعدة عسكرية أمريكية، تعد مقراً للأسطول السادس الأمريكي. وتخلّي أمريكا، من وجهة نظر كيسنجر، عن النظام

العسكري في اليونان، يعنى معاداة اليونان لأمريكا، ومن ثم تعريض المصالح الأمريكية في اليونان للخطر. وأكد كيسنجر الدور الأمريكي في منع المواجهة العسكرية بين تركيا واليونان، في شأن قبرص، خوفاً من انهيار الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي.^(٨١)

كانت الغاية من العملية الانقلابية في قبرص، هي الإطاحة بحكم مكاريوس، ثم العمل على ضم قبرص إلى حلف شمال الأطلسي. ويتحقق ذلك بطريقتين، إما بتوحيد قبرص مع اليونان، تحت سياسة الأمر الواقع، وضمها إلى منطقة الدفاع الأمريكية، وإما بتقسيم الجزيرة، وهو ما يقود إلى النتيجة عينها، فالجزيرة، بقسميها، في هذه الحالة، ستخضع لتركيا واليونان. وكل من هاتين الدولتين، تُعدّ ركيزة لحلف شمال الأطلسي في شرق البحر المتوسط، ومن ثم ستحصلان على القواعد، التي كان مكاريوس يرفضها، بحجة حياد قبرص، ولن تبذل الولايات المتحدة الأمريكية على الدولتين، بالتعويض المطلوب في المجالات العسكرية والاقتصادية. وهكذا، يكون الخلاف الطائفي، الذي عصف بالجزيرة (منذ سنوات)، قد انتهى بتقسيم الجزيرة والقضاء على استقلالها.^(٨٢)

كانت وجهة النظر الرسمية، قد انعكست على تصريح الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، الذي جاء فيه: "نحن نطالب تركيا، بصفة خاصة، بوقف إطلاق النار، إذ إن استخدام القوة، فضلاً عن أنه يعرض العلاقات بين تركيا واليونان للخطر، فإنه يؤدي أيضاً إلى تعريض المنطقة كلها للخطر. وإن حل القضية القبرصية، لا يمكن أن يكون من طريق استخدام سياسة القوة".^(٨٣) كان في إمكان الولايات المتحدة الأمريكية منع تركيا من التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص، كما فعلت عام ١٩٦٤، في عهد الرئيس الأمريكي جونسون.

٣. موقف بريطانيا من الانقلاب العسكري اليوناني، والإنزال التركي في قبرص

يكمّن سبب اهتمام بريطانيا بالأوضاع القبرصية، في كونها من الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة، إذ إنها وقعت معاهدة الضمان مع كل من تركيا واليونان، عام ١٩٦٠. وبموجب هذه المعاهدة، فإن كل طرف ملزم بالدفاع عن الجزيرة، في حالة الاعتداء عليها، أو انتهاك سيادتها. وتتشبث بريطانيا بقواعدها العسكرية في قبرص، مؤكدة أهميتها، خاصة بعد فقد قواعدها في مالطة. وبعد الغزو التركي للجزيرة، ونتيجة لتردي الأوضاع فيها، عقد هارولد ويلسون، رئيس الوزراء البريطاني، اجتماعاً طارئاً مع أعضاء حكومته، أسفر عن إرسال الحكومة البريطانية ٤٠٠ من قوات الكوماندوز، لتعزيز القوات البريطانية في قاعدتي أكروتيري ودخليا، في قبرص.^(٨٤) وكان حوالي سبعة عشر ألف مهاجر يوناني، وعشرة آلاف مهاجر تركي، قد لجأوا إلى القواعد البريطانية في الجزيرة، بعد سيطرة القوات التركية على الجزء الشمالي منها. وطالبت تركيا بريطانيا بتسليمها اللاجئين الأتراك، لتوطينهم في الجزء الشمالي من قبرص، فرفضت، ولم تسمح لهؤلاء اللاجئين بمغادرة قواعدها في الجزيرة، إلا بعد تسوية مشكلة المهاجرين بصفة عامة، الأمر الذي أدى إلى ردود فعل قوية في الأوساط الرسمية التركية.^(٨٥)

وفي مؤتمر جنيف، الذي عقد بين بريطانيا وتركيا واليونان، في يولييه ١٩٧٤، أكدت بريطانيا ضرورة اتباع الوسائل السلمية في حل القضية القبرصية. وسرعان ما توترت العلاقات بين تركيا وبريطانيا، في الفترة اللاحقة. ففي مؤتمر جنيف الثاني، كان هناك تصلب في الرأي، من جانب بريطانيا تجاه تركيا، وأثيرت مناقشات حادة بين مندوبي الدولتين، حتى إن وزير خارجية بريطانيا، جيمس كالاهاان، صرح قائلاً: "إن قبرص، اليوم، هي أسيرة الجيش التركي، وسيكون الأخير أسيراً من قبل قبرص غداً".^(٨٦)

وتأسيساً على ذلك، يمكن عد موقف بريطانيا من قضية قبرص، لم يكن مفاجأة للاتراك، لان تركيا اختبرت حليفاتها في حلف شمال الأطلسي في أحداث عام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٧.^(٨٧) ومنذ تلك المدة تاكد للاوساط التركية الرسمية عدم جدوى ارتباطهم بالتكتلات الغربية لاسيما بحلف شمال الأطلسي، لان ذلك غير كاف للحفاظ على امن تركيا القومي.

وكانت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، قد بعثتا بمندوبيهما إلى مؤتمر جنيف، وهو ما حال دون وصول العلاقات بين بريطانيا وتركيا إلى نقطة حاسمة، إذ كان هناك إهمال من قبل بريطانيا للاقتراح السوفيتي، الذي يرى أن

قضية قبرص، يجب ألا تحل بين القوى الثلاث الضامنة للجزيرة فحسب، بل يجب حلها في مؤتمر موسع، يشترك فيه أعضاء مجلس الأمن، بهدف إيجاد التقارب بين الدولتين.^(٨٨)

٦. الموقف السوفيتي من قبرص والتدخل التركي العسكري

في الواقع ان الاتحاد السوفيتي ومنذ عام ١٩٦٣، كان يؤكد على مناقشة القضية القبرصية في اطار المنظمة الدولية. اي ان الاتحاد السوفيتي السابق لم يكن يعترف بمعاهدات الضمان التي وقعت بين الدول الثلاث: تركيا واليونان وبريطانيا. ساند السوفيت حكم مكاربوس في قبرص، في المدة الواقعة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، وذلك بسبب معارضة مكاربوس الانضمام إلى الأحلاف العسكرية، واتباعه سياسة عدم الانحياز. في حين خسر الأتراك المساندة السوفيتية، بسبب ارتباطهم بالأحلاف العسكرية الغربية.^(٨٩)

وإزاء احتمالات فرض تسوية لمشكلة قبرص، من جانب حلف شمال الأطلسي، أكد السوفيت مساندتهم لقبرص، من أجل المحافظة على استقلال أراضيها ووحدتها. كما زار الرئيس مكاربوس الاتحاد السوفيتي، في يولييه ١٩٧١، وصدر عقب الزيارة بيان مشترك، تضمن تأكيد الجانبين حق قبرص في السيادة التامة والاستقلال الكامل، كونها عضواً في الأمم المتحدة. وأوضح البيان تأكيد الاتحاد السوفيتي معارضته الإيجابية لأي تدخل أو غزو، أو استخدام للقوة، أو التهديد بها في مواجهة قبرص. وقد توافقت إعادة انتخاب مكاربوس، عام ١٩٧٣، مع اهتمامات الاتحاد السوفيتي ومصالحه، لأن سياسته تحول دون وضع قبرص تحت سيطرة حلف الأطلسي. وكان للاتحاد السوفيتي مواقفه، المؤيدة لسيادة قبرص، منذ إعلان استقلالها في عام ١٩٦٠.^(٩٠)

وخلال اندلاع القتال في قبرص، عام ١٩٦٣، أعلن الأسقف مكاربوس، في حديث، وجهه إلى الشعب القبرصي، دعوته لمقاومة التدخل الأجنبي، وأوضح عدم استعداده للتسليم إزاء أي تهديد أو ابتزاز، لأن الشعب القبرصي، ليس بمفرده، لكنه يملك تعاطف القوى الأخرى وتأييدها في كفاحه. وعُدَّت هذه التلميحات تحذيراً لحلف الأطلسي، في شأن تهديده لقبرص، وما يترتب عليه من رد فعل سوفيتي.^(٩١)

وبالفعل، أصدرت وكالة الأنباء السوفيتية "تاس Tass"، في أعقاب ذلك، بياناً رسمياً، حذرت فيه الغرب من التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص. وتؤكد الموقف السوفيتي من خلال سلسلة المذكرات والخطابات، التي أرسلتها الحكومة السوفيتية إلى حكومات كلِّ من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وتركيا واليونان، خلال الفترات الحرجة للمشكلة القبرصية، تطالبهم بالامتناع عن التدخل في شؤون قبرص، لأن مثل هذه المحاولة، سيكون مصدراً لتعقيدات دولية، وذا نتائج مشحونة بالخطر. ويضاف إلى ذلك كله مساندة الاتحاد السوفيتي للشعب القبرصي داخل الأمم المتحدة، والاتفاق الموقع بين الطرفين في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤، لتقديم المساعدة العسكرية السوفيتية، من أجل سلامة قبرص ووحدتها، وفي مواجهة بعض دول حلف الأطلسي، التي تحاول فرض حلول سياسية، غير مقبولة من جانب الشعب القبرصي، بما في ذلك إقامة قواعد عسكرية أجنبية.^(٩٢)

تعرضت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وقبرص لهزات خفيفة، عام ١٩٦٥، نتيجة تصريحات، أدلى بها أندريه جروميكو Andrei Gromyko، وزير الخارجية السوفيتي، لصحيفة إزفستيا، أشار فيها إلى ضرورة احترام حقوق الطائفتين في الجزيرة القبرصية، مع إمكانية إقامة حكومة فيدرالية. كما تعرضت تلك العلاقات لهزة أخرى، عام ١٩٦٧، نتيجة استبعاد قنصل السفارة السوفيتية في قبرص، بتهمة التجسس. وعندما وقع الانقلاب العسكري في اليونان، عام ١٩٦٧، لم يؤيده السوفيت، لأنه ضرب الحركات اليسارية وأخمدتها بشدة. كما اقترب هذا النظام من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ذلك، رفض السوفيت رفضاً قاطعاً سياسة الإينوسيس، التي أعلنها النظام العسكري في اليونان في شأن قبرص.^(٩٣)

ساد العلاقات السوفيتية . التركية نوع من الفتور، في أعقاب التدخل التركي في قبرص، في ٢٠ تموز-يوليو ١٩٧٤. وطالبت موسكو، في بيان رسمي، بتطبيق قرار مجلس الأمن، الذي ينص على إعادة حكومة مكاربوس الشرعية. كذلك، اتهمت موسكو أوساط حلف شمال الأطلسي، بجعلها موضوع وحدة أراضي قبرص المستقلة مادة للمساومة، رغبة في تعزيز المواقع

الإستراتيجية للحلف المذكور، شرق البحر الأبيض المتوسط. وطالبت بانسحاب كل القوات الأجنبية، التركية واليونانية والبريطانية، من الجزيرة.^(٩٤)

وفور عرض المشكلة على الأمم المتحدة، اضطلع المندوب السوفيتي، جاكوب ماليك Jacob Malik، بدور مهم، في صياغة قرار وقف إطلاق النار بين الطرفين المتنازعين. واستخدام حق النقض (Veto) في مجلس الأمن، ضد اقتراح، يدعو إلى تفويض الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات المناسبة، التي تمكّن القوات الدولية في قبرص من تنفيذ اتفاقية جنيف، المتعلقة بوقف إطلاق النار في الجزيرة. كما عبّر المندوب السوفيتي عن عدم ارتياحه إلى تورط العالم الغربي، وحلولة الانفرادية في حل هذه الأزمة. كما أوضح السوفيت موقفهم من التطورات الأخيرة في قبرص، في البيان الذي أصدرته الحكومة السوفيتية، في ٢٢ أغسطس ١٩٧٤، والذي احتوى النقاط التالية:^(٩٥)

أ. وفقاً لقرار مجلس الأمن الرقم ٣٥٣، فإنه يجب على القوات العسكرية الأجنبية الانسحاب من جزيرة قبرص، فوراً.
ب. إن ما يسمى بمعاهدات الضمان، التي فرضت على الجزيرة، هي معاهدات عاجزة تماماً عن توفير الاستقلال الكامل للجزيرة. وبمعنى آخر، فإنه وفقاً لوجهة النظر السوفيتية، فإن هذه المعاهدات لا تُعدّ قائمة، ومن ثمّ، لا يحق لتركيا أو اليونان أو بريطانيا، التدخل في الجزيرة.

ج. إن عدم انسحاب القوات الغازية من قبرص، لا بد أن يؤدي في المستقبل إلى التوتر في العلاقات بين الدول الكبرى. وقد أثار هذا البيان ردود فعل قوية، في مختلف الأوساط التركية، الرسمية والشعبية. وردّت تركيا، بصورة رسمية، على البيان السوفيتي في ٢٨ أغسطس ١٩٧٤، بما مضمونه:

أ. إن احترام سيادة قبرص واستقلالها التام يكون من طريق الدول الضامنة للمعاهدة. ولا يحق لغير هذه الدول . مشيرة بذلك إلى الاتحاد السوفيتي . التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص.

ب. إن الحكومة التركية قررت تخفيض قواتها في جزيرة قبرص، على مراحل زمنية.
ج. إن تورط أي دولة في الأزمة القبرصية، لا بد أن يؤدي إلى أن يقرر الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن السياسات والأوضاع الراهنة للأقطار الأخرى، كما هي الحالة عليه الآن. وقد برهنت تجارب الماضي القريب أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا يعملون بصورة حيادية في فض المنازعات الدولية.

د. ترى تركيا أنه في الإمكان حل أزمة قبرص، من طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية، أو بالشكل الذي يؤكدده قرار مجلس الأمن الرقم ٣٥٣، وإعلان جنيف في ٣٠ يولييه ١٩٧٤.

وعندما أبرمت اتفاقية جنيف لإقرار السلام، في قبرص، كان هناك استياء سوفيتي، يستدل عليه من البيان، الذي أصدرته الحكومة السوفيتية، والذي تضمن النقاط التالية:

أ. إن قرار مجلس الأمن الرقم ٣٥٣، نص على انسحاب القوات العسكرية الأجنبية، فوراً، من جزيرة قبرص. في حين أن إعلان جنيف، أشار إلى تخفيض عدد القوات الأجنبية فيها.

ب. اعترف إعلان جنيف بوجود إدارتين مستقلتين، يتمتع كل منهما بالحكم الذاتي، إلا أن هذا الاعتراف الذي كان مطلباً أساسياً للحكومة التركية، مرفوض، أساساً، من قبل الاتحاد السوفيتي. ويؤكد ذلك عودة مكاريوس إلى الجزيرة، ووقوف السوفيت إلى جانب سيادة أراضى قبرص ووحدتها واستقلالها.

أكد السوفيت ضرورة إعادة المهاجرين اليونانيين إلى أماكنهم. ويعكس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ٣٢١٢، في أول نوفمبر ١٩٧٤، وجهة النظر السوفيتية. وبعد هذا القرار، بدأت دلائل التقارب السوفيتي . اليوناني في الظهور. وبعد أن قررت حكومة كرامنليس الانسحاب من الجهاز العسكري للحلف، رحّب الاتحاد السوفيتي بقرار الحكومة اليونانية، لأن ذلك سيؤدي إلى انهيار الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي.^(٩٦)

ثانياً: حلف شمال الأطلسي ومشكلة قبرص

١. الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والمشكلة

ارتبطت قضية قبرص باثنين من أعضاء حلف شمال الأطلسي، هما تركيا واليونان. غير أن هذا الحلف، لم يتمكن من فض هذا النزاع. كما أن مجهودات الأمم المتحدة، قد فشلت، هي الأخرى، في إيجاد حل لهذه المشكلة. وبعد تقجر الوضع في قبرص، في نهاية ١٩٦٣، طلبت تركيا عقد اجتماع لمجلس حلف شمال الأطلسي، في لاهاي في آذار - مارس ١٩٦٤. وأعطى مجلس الحلف تعليماته إلى الجنرال ديرك ستikker Dirk U. Stikker، السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي، ببذل مساعيه الحميدة، للتخفيف من حدة الحرب بين اليونان وتركيا، في شأن جزيرة قبرص. وعقب زيارته كلاً من اليونان وتركيا، صرح: "إن جميع الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، ترى أنه يتعين على حكومتَي اليونان وتركيا، تأييد وساطة الأمم المتحدة في قبرص. وأن على الحكومتين إدراك أن الخلاف القائم بينهما، في منطقة حيوية، بالنسبة إلى الحلف، يهدده بالخطر".^(٩٧)

أحالت دول الحلف قضية قبرص إلى هيئة الأمم المتحدة. وجاء في بيان الحلف ما يلي: "إن دول حلف شمال الأطلسي، ستكثف جهودها لحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة في الحلف، وفقاً للمادة الأولى من معاهدة الحلف، وقرار مجلس الحلف، عام ١٩٥٦، في فض المنازعات بين الدول الأعضاء". إن المادة الأولى من معاهدة الحلف، قد نصت على أن: "يتعهد أطراف المعاهدة بما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، بالعمل على تسوية جميع المنازعات الدولية، التي يكونون مشتركين فيها، بطرق سلمية، وبكيفية لا تؤدي إلى تعكير صفو السلم والأمن الدوليين، ولا تناقض مبادئ العدالة. وأن يمتنعوا، في علاقاتهم الدولية، عن التهديد، أو استعمال القوة بأي كيفية، لا تتفق مع أغراض الأمم المتحدة".^(٩٨)

وعمل حلف شمال الأطلسي، في هذه الفترة، على أن تكون جهوده في تسوية مشكلة قبرص، متوافقة مع الجهود الرامية إلى إحالة هذه المشكلة إلى الأمم المتحدة.

أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية كلاً من حكومتَي تركيا واليونان، أن الإدارة الأمريكية، سوف تتخذ إجراءات معينة، للحيلولة دون وقوع حرب بين دولتين من أعضاء حلف شمال الأطلسي، وأعلنت بأنها سوف تضع الأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، لمحاصرة جزيرة قبرص، لتأمينها ضد التدخل التركي المحتمل.^(٩٩)

وبعث جونسون رسالة إلى عصمت إينونو، في ٥ يونيو ١٩٦٤. جاء فيها أن تدخل تركيا، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي، في قبرص، سيؤدي إلى حرب بينها وبين اليونان، وهي عضو في الحلف، وأن تدخل تركيا العسكري، من دون موافقة الدول الأعضاء في الحلف، قد ينتج منه تدخل سوفيتي في المشكلة". وأندز الرئيس الأمريكي بأن الدول الأعضاء في الحلف، "لن تدافع عن تركيا".^(١٠٠)

وصف إينونو الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "غير راغبة في اتخاذ أي إجراء، يساعد على حل مشكلة قبرص. وأن الموقف بين تركيا واليونان قد أصبح مظلماً". وحرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة حالة قريبة من التوازن، في القوة العسكرية بين تركيا واليونان، على الرغم من اختلاف حجم البلدين، مساحة وعدداً.^(١٠١)

٢. الولايات المتحدة الأمريكية واليونان والمشكلة

تناولت حكومة "جورج باباندريو، عام ١٩٦٤، مشكلة قبرص على النحو التالي:^(١٠٢)

أ. إخراج المشكلة من أيدي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لعدم اختصاصهما. ورفض تدخل حلف الأطلسي في هذا النزاع، لأنه كان من أهم العقبات التي واجهت مكاريوس، الضغوط التي تعرض لها من جانب حلف الأطلسي، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة. فقد كانت قبرص، منذ إنشاء الحلف، الشارة التي هددت باندلاع الحرب بين أطرافه، وتقويض أركانه. فخلال الخمسينيات، كانت مشكلة قبرص سبباً في الخلاف الحاد، الذي نشب بين اليونان وبريطانيا، وكانت الأخيرة، تلقى التأييد

التام من واشنطن. ومنذ الستينيات، كان النزاع حول الجزيرة هو السبب الرئيسي في توتر العلاقات بين اليونان وتركيا، اللتين تشكلان الجناح الجنوبي الشرقي لحلف شمال الأطلسي.

ب. ضرورة الاستجابة لمطالب القبارصة الأتراك. طبقاً لوجهة النظر الأمريكية، التي عبر عنها حلف شمال الأطلسي. وذلك بالحصول على الحكم الذاتي، في ظل دولة فيدرالية. ولقد لقي هذا الاقتراح، هو الآخر، معارضة شديدة من جانب مكاريوس، الذي كان يرى أن ذلك من شأنه خلق دولة داخل الدولة، إضافة إلى أن نسبة ١٨%، التي يشكلها الأتراك، لا تعدّ مسوغاً لإقامة حكومة فيدرالية. وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية، مبعوثها إلى العواصم الثلاث، المعنية بمشروع يقضي بإرسال قوات أمريكية، وأخرى تابعة لحفظ السلام في الجزيرة. وأعلنت قبرص رفضها لهذا المشروع، على الرغم من موافقة تركيا واليونان عليه، وتأييد بريطانيا له. وكانت نتيجة الرفض القبرصي، التلويح الأمريكي بقطع المعونة العسكرية، واستخدام الأسطول السادس، كأداة للضغط.

ج. الإشارة إلى أن الهدف النهائي للحكومة، بعد عام ١٩٦٤، هو وحدة قبرص واليونان، مع عدم انتهاك حقوق الأقلية التركية في الجزيرة.

د. تقديم المعونة، والمساعدة العسكرية إلى قبرص، في حالة تعرضها لأي هجوم تركي.

٣- جهود الوساطة الدولية والامم المتحدة

في ٤ مارس ١٩٦٤، وافق مجلس الأمن الدولي على قرار، يقضي بإرسال قوة لحفظ السلام إلى قبرص UNFICYP، في مهمة لبذل أقصى طاقاتها للحيلولة دون تجدد القتال وبالإسهام، أيضاً، إذا اقتضى الأمر، في صون وإعادة القانون والنظام واستئناف الحياة الطبيعية. ولا يزال بقاءها في الجزيرة، يحدد كل ستة أشهر. وفي التقرير، الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة، في نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من عمل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. صورة قائمة عن أحوال القبارصة الأتراك في تلك الأيام. وأوضحت التقارير، التي كانت تقدم كل ثلاثة أشهر، ثم كل ستة أشهر، عدم ظهور أي تحسن في تلك الأحوال. (١٠٣)

بذل الأمين العام للأمم المتحدة، كورت فالدهايم Kourt Waldhiem "، جهوداً شاقة، لإعادة تنشيط المحادثات، التي توقفت في ٢٠ سبتمبر ١٩٧١، بين الجانبين، القبرصي اليوناني والقبرصي التركي. وقد اقترح في مذكرة تحمل تاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٧١، تم توزيعها على الأطراف المعنيين، استئناف المحادثات، على أن تكون في شكل موسع، بمشاركة ممثله الشخصي في قبرص، وخبيرين دستوريين، أحدهما يمثل تركيا، والآخر يمثل اليونان. حظيت هذه الصيغة بالموافقة. وبدأت المحادثات الموسعة في ٨ يونيو ١٩٧٢. وكان الخلاف الرئيسي بين الجانبين، يكمن في إصرار الجانب القبرصي اليوناني على الدولة الموحدة. أما القبارصة الأتراك، فلم يكونوا مستعدين للتراجع عن موقفهم من الحكم الذاتي الإقليمي، في دولة تحمل ضماناً ضد الإينوسيس. وهكذا، انتهت المحادثات بالاجتماع الأخير، الذي انعقد في ٩ يولييه ١٩٧٤، من دون إنجاز أي شيء يُذكر. (١٠٤)

بعد توقف المحادثات الثنائية، إثر عودة مكاريوس إلى الجزيرة، في ٧ ديسمبر ١٩٧٤، وإعلان الجانب القبرصي التركي دولة قبرص التركية الفيدرالية. صدر قرار عن مجلس الأمن، دعا إلى التجيل في استئناف المحادثات بين الطائفتين وبعد مناقشات تحضيرية، في نيقوسيا، تمت الموافقة على استئناف المحادثات في فيينا في ٢٨ أبريل ١٩٧٥، برعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

استمرت الجولة الأولى من المحادثات، حتى ٣ أيار - مايو ١٩٧٥. وكانت مخصصة، في المقام الأول، لتبادل الآراء في شأن سلطات الحكومة المركزية ومهامها. وقد تشكلت لجنة، لتسهيل المزيد من البحث في هذه المسألة. الجولة الثانية من المباحثات، انعقدت في ٥ حزيران - يونيو ١٩٧٥. واستمرت يومين، كان خلالها مسألة الحكومة المركزية، موضوعاً لمزيد من البحث المكثف. وفي هذه الجولة، اقترح الجانب التركي إنشاء حكومة انتقالية. (١٠٥)

ال الجولة الثالثة من المحادثات، جرت في الفترة من ٣١ تموز - يوليو إلى ٢ آب - أغسطس ١٩٧٥، وكانت على قدر كبير من الأهمية. فخلال هذه المرحلة، سُوِّيت مسألة انتقال السكان، إذ وافق الجانب اليوناني على انتقال الأتراك من الجنوب إلى الشمال، كما وافق الجانب التركي على السماح لليونانيين، المقيمين بالمناطق الخاضعة للسيطرة التركية، بالانتقال إلى المناطق، التي يسيطر عليها اليونانيون في الجنوب. اما الجولة الرابعة من المحادثات، انعقدت في نيويورك، في الفترة من ٨ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٧٥. ورفض كليريدس متابعة المحادثات لأن الجانب التركي، لم يقدم اقتراحات فعلية حول مسألة الأراضي، فتأجل الاجتماع. واستمرت فترة التأجيل مدة خمسة أشهر. في حين ان الجولة الخامسة من المحادثات انعقدت في فيينا، في ١٧ فبراير ١٩٧٦، كنتيجة لاتفاق، توصل إليه وزيراً خارجية تركيا واليونان، في بروكسل، في ١٢ ديسمبر ١٩٧٥. وخلال هذه الجولة، جرى نقاش مستفيض في شأن مسألتَي الأراضي والدستور. وقد تمت الموافقة، أيضاً، على أن يتبادل الجانبان اقتراحات خطية، خلال ستة أسابيع، وعُبر الممثل الخاص للأمم المتحدة في قبرص.^(١٠٦)

واتفق دنكتاش ومكاربوس على عقد لقاء بينهما، لمناقشة جوانب المسألة القبرصية. فعقد اجتماعان في نيقوسيا: الأول في ٢٧ كانون الثاني - يناير ١٩٧٧، والثاني في ١٢ شباط - فبراير ١٩٧٧. وفي الاجتماع الثاني، الذي حضره الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، تمت الموافقة على استئناف المحادثات، في فيينا، في نهاية آذار - مارس، برعاية الأمين العام للأمم المتحدة. الجولة السادسة من محادثات فيينا، بدأت في ٣١ آذار - مارس ١٩٧٧، واستمرت حتى ٧ نيسان - أبريل ١٩٧٧. وأشار البيان الختامي، الصادر عن هذه المحادثات، إلى أنه لم يكن بالإمكان سد الفجوة الكبيرة بين الجانبين. في منتصف كانون الثاني - يناير ١٩٧٨، زار الأمين العام للأمم المتحدة قبرص. وفي حفل غداء، أقامها في نيقوسيا، رتب اتفاقاً بين دنكتاش وكبريانو^(١٠٧)، على إجراءات للتفاوض، في الجلسة المقبلة من المحادثات. نص الاتفاق على أن يعد الجانب القبرصي التركي اقتراحات في شأن الجوانب الأساسية للمسألة، ويقدمها إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وبعدئذٍ، يقوم الأمين العام باستشارة الفرقاء، حول الطريقة المثلى لاستئناف المحادثات^(١٠٨).

واجتمع الطرفان في أيار ١٩٧٩ وأسفر الاجتماع عن الاتفاق على التعهد باستمرار التفاوض دون إرجاء أو انقطاع وأن تتناول المفاوضات كل أسباب الصراع وأن تعطى الأولوية للاتفاق حول فاروشا ، وصولاً إلى اتفاق شامل تحت رعاية الأمم المتحدة.^(١٠٩) استمرت الجهود الأمريكية في توفير الأجواء الملائمة للمحادثات المتبادلة بين القبارصة الأتراك واليونانيين منذ بداية عام ١٩٨٠ ، وكانت حريصة على دعم الأمين العام للأمم المتحدة في جهود الوساطة التي بذلها من أجل تقريب وجهات نظر الطرفين لإيجاد تسوية مرضية لها . وهكذا "بدأت مفاوضات جديدة بين زعماء المعارضة القبارصة الأتراك واليونانيين في ٩ أيلول ١٩٨٠ تحت رعاية الأمم المتحدة في نيويورك، بعد تأخير دام ١٤ شهراً. تزعم جانب القبارصة الأتراك "مصطفى جغتاي Mustafa Cagatay" رئيس الوزراء في الدولة الفيدرالية التركية في قبرص ، وكليريدس رئيس القبارصة اليونانيين . لم يحدث أي تقدم في مسار المفاوضات بين الجانبين ، حيث أصر القبارصة الأتراك على اتحاد بين دولتين مستقلتين في الشمال والجنوب، بينما أصر القبارصة اليونانيين على عدم التقسيم وأن تخضع كلا الجانبين لنظام اتحادي في المنطقة . وقد اقترح السكرتير العام للأمم المتحدة والدهايم حلاً فيدرالياً (اتحادياً) للمظهر الدستوري للجزيرة وحلا ثنائي المنطقة للمظهر الإقليمي"^(١١٠).

وفي نهاية آذار ١٩٨١ أعلن بعض المسؤولين الأتراك في أنقرة عن استعداد تركيا لدراسة أية اقتراحات جديدة بشأن المحادثات المتبادلة مع الجانب اليوناني بشأن قبرص ، وفي هذا الصدد أبدى القادة الأتراك بعض المرونة والاستعداد الجدي للمحادثات عندما اتخذوا خطوة مهمة تمثلت في تخفيض نسبة وجود القوات المسلحة التركية في قبرص من (٣٦%) إلى (٣٠%)^(١١١).

وأمام هذه المبادرة التركية ، دخلت المفاوضات بين القبارصة الأتراك واليونانيين طورا جديدا في آب ١٩٨١ ، عندما قدم الجانب التركي خطة مقترحة بشأن تسوية قبرص ، تضمنت وضع حدود جديدة بين المناطق الشمالية التركية والجنوبية

واليونانية ، حيث يتم التنازل من قبل القبارصة الأتراك عن (٣%) من أراضيهم لصالح القبارصة اليونانيين في منطقتهم الجنوبية، كما تسمح الخطة الجديدة المقدمة بعودة (٤٠,٠٠٠) لاجئ قبرصي يوناني إلى منازلهم وأراضيهم السابقة ، ويسمح أيضا لـ (٣٠,٠٠٠) آخرين بالعودة إلى سواحل فاروشا ، ويتم سحب فرق عسكرية تركية من بعض المناطق^(١١٢).

أما الجانب السياسي من الخطة فقد تضمن تشكيل اتحاد بين منطقتين منفصلتين (شمالية وجنوبية) ، وجماعتين عرقيتين (أتراك ويونانيين) ، كل جماعة أو طائفة تحكم نفسها ، وتكون هنالك رئاسة للجمهورية الاتحادية يتم التناوب فيها كل خمس سنوات بين رئيس يوناني وتركي . كما يتم التناوب فيما يتعلق بنائب الرئيس أيضا ، فيما يكون هناك رئيس يوناني يكون نائبه تركيا والعكس بالعكس . وقد تركت الخطة تركيبة الحكومة الاتحادية وتوزيع الوزارات والتفاصيل الأخرى للمفاوضات التي تجري بين الطرفين . وضمن الدولة الاتحادية فأن كلتي الجماعتين تتمتعان بحقوق متساوية ، وكلتاهما تستفيدان من المساعدات الدولية ، وتتم إدارة مطار نيقوسيا الدولي بشكل مشترك^(١١٣).

من جانبه، رفض الرئيس القبرصي اليوناني كبريانو ، الخطة التركية المقترحة بصورة غير مباشرة ، وذلك عندما أكد أنه "يقبل بحد اتحاد إقليمي ثنائي بخصوص التركيب الداخلي للدولة القبرصية ، ولكنه يرفض فكرة الاتحاد الكونفدرالي وان هدفه الأكثر أهمية في المحادثات الثنائية هو رجوع اللاجئين إلى أراضيهم"^(١١٤). على الرغم من ذلك ، استمرت المحادثات الثنائية بين زعماء القبارصة الأتراك واليونانيين خلال عام ١٩٨٢ برعاية الأمم المتحدة ، ومع ذلك لم يتوصل الجانبان إلى اتفاق بشأن تسوية النزاع بينهما .

في شباط ١٩٨٢ قام رئيس الوزراء اليوناني "انديراس باباندريو Anderias Papandreu" بزيارة إلى قبرص لإبداء تضامن بلاده مع القبارصة اليونانيين . وقد أعلن باباندريو أن اليونان تدعم القبارصة اليونانيين في صراعهم مع الأتراك لاسترداد حقوقهم وأراضيهم وحريراتهم ، كما أعلن عن قبوله تسوية قبرص مع الأتراك بثلاثة شروط ، الأول ، انسحاب جميع القوات المسلحة التركية من الجزيرة ، والثاني ، السماح بعودة اللاجئين اليونانيين إلى بيوتهم وأراضيهم ، والثالث ، تأسيس جمهورية مستقلة غير منحازة ومنزوعة السلاح^(١١٥).

من جانبهم ، رفض المسؤولون الأتراك تصريحات باباندريو التي هدفت ، حسب تعبيرهم ، "إلى تدويل القضية القبرصية" ، ووصفوا زيارته لقبرص بـ "المحرضة والمخرية للمحادثات الثنائية بين الجانبين القبرصي واليوناني التركي"^(١١٦). وفي رد على زيارة باباندريو لقبرص قام رئيس الوزراء التركي بولند أولسو بزيارة إلى قبرص أيضا في أيار ١٩٨٢ ، ووعدهم القبارصة الأتراك بدعم سياسي واقتصادي ، وأكد خلال زيارته تلك على مساندة تركيا للمحادثات الثنائية بوصفها أفضل وسيلة لإنجاز السلام والعدل في الجزيرة^(١١٧) . لقد شهد عام ١٩٨٣ أبرز حدث في تاريخ القضية القبرصية وهو إعلان "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية Turkish Republican of Northern Cyprus" في ١٥ تشرين الثاني من العام نفسه من قبل القبارصة الأتراك وبالتنسيق مع الحكومة التركية ، وحسب ما أعلنه رؤوف دنكتاش في بيان الاستقلال فإن "الجمهورية الجديدة قامت استجابة للإرادة الشرعية لشعبها ... وإنها تمُد يدها بسلام وصدافة إلى القبارصة اليونانيين لأنه يتحتم على شعبي الجزيرة أن يتعايشا جنبا إلى جنب . وإنها دولة غير منحازة ولن تتحد مع أي دولة أخرى ولن تنضم إلى أي كتلة عسكرية"^(١١٨).

وأوضح بعض المسؤولين عن هذه الدولة الجديدة أن "قيامها لا يعني إغلاق الباب نحو الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة القبرصية اليونانية لإنشاء دولة فيدرالية قبرصية حسب ما سبق الاتفاق عليه مع الرئيس مكاريوس ... وأن الهدف هو الإسراع في إدارة الدولة الفيدرالية الجديدة إلا أن ذلك لم يوقف دعوة حكومة الدولة الجديدة للاعتراف بها من قبل دول العالم وكان أول المستجيبين لها تركيا وبنغلادش ، كما قدمت طلبا للانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان يحضر اجتماعاتها في السنوات الماضية مندوب من القبارصة الأتراك ، غير أن هذا الطلب لم يحظ بالموافقة عليه من جانب وزراء خارجية الدول الإسلامية في كانون الأول ١٩٨٣ واكتفى المؤتمر الإسلامي بالإعلان عن تأييده لمطالب الطائفة التركية في قبرص"^(١١٩).

وعلى الجانب الآخر فقد كثفت الحكومة القبرصية اليونانية جهودها من أجل إلغاء إعلان قيام الدولة الجديدة بمساعدة اليونان ، حيث نجحت في الحصول على تأييد غالبية دول العالم لموقفها هذا ، وقد أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا شجبه فيه هذه الخطوة ودعا إلى إلغائها ، وحذا حذوه الكومنولث البريطاني ومجلس أوروبا ، أما حلف الناتو فنظراً لحساسية موقفه تجاه كل من تركيا واليونان وحرصه على سلامة جناحه الجنوبي فقد أبدى المسؤولون فيه أن هذه المشكلة مشكلة ثنائية وأنه بالإمكان حلها في حلف الناتو" (١٢٠).

أدى إعلان "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" من قبل القبارصة الأتراك إلى توتر أكثر في العلاقات مع القبارصة اليونانيين ، فقام الأمين العام للأمم المتحدة "خافير بيريز ديكيولار Javeir Perez De Cuellar" بإجراء محادثات منفصلة مع زعماء كل من القبارصة الأتراك واليونانيين بهدف خفض التوتر بينهما ، وإنعاش عملية المفاوضات من جديد (١٢١). في مطلع عام ١٩٨٤ أعلن دنكتاش عن حلٍ مقترح للنزاع بين الطرفين تضمن إعادة منطقة "فاروشا Varosha" للقبارصة اليونانيين بواسطة الأمم المتحدة ، وبإعادة فتح مطار نيقوسيا الدولي ، وتشكيل لجان ثنائية تتولى مناقشة التجارة والرسوم الكمركية والبيئة ، من جهتها ، فقد رفضت الحكومة القبرصية اليونانية تلك المقترحات ، مؤكدة أن شرط استئناف المفاوضات هو قبول الأتراك بقرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٥٤١) بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٨٣ . وفي مقابل ذلك رفض القبارصة الأتراك خطة مقترحة للتسوية قُدمت من قبل ديكيولار للرئيس القبرصي كبريانو ، تضمنت انسحاب جميع القوات المسلحة التركية من الجزيرة وتأسيس حكومة فيدرالية قوية (١٢٢)

وفي آب ١٩٨٤ وجّه ديكيولار دعوة لزعماء القبارصة الأتراك واليونانيين لاستئناف المفاوضات بينهما ، فقبل الطرفان بذلك ، وقد لقيت هذه المحاولة دعماً قوياً من الولايات المتحدة وبريطانيا (١٢٣). كانت نتائج الجولة الثالثة من هذه المفاوضات التي انتهت في تشرين الثاني ١٩٨٤ مهمة تمثلت في إقدام القبارصة الأتراك على إعطاء تنازلات كبيرة عندما تخلوا عن مطالبهم بتناوب الرئاسة وموافقتهم على تخفيض حجم إقليمهم الذي تحت سيطرتهم من ٣٦% إلى ٢٩% (١٢٤).

أمام هذا التقدم في المفاوضات بين الجانبين ، تقرر تحديد موعد في ١٧ كانون الثاني ١٩٨٥ لقاء قمة يجمع دنكتاش وكبريانو في نيويورك ، يتم فيها مناقشة مسودة اتفاقية يقدمها الأمين العام ديكيولار لإيجاد تسوية للقضية القبرصية. وفي هذا الصدد ناشد الرئيس الأمريكي ريغان في أواخر عام ١٩٨٤ الرئيس التركي إيفرين بإقناع دنكتاش بالموافقة على خطة الأمين العام (١٢٥). تناولت خطة أو مسودة الاتفاقية التي أعدها الأمين العام الأمور الرئيسية وتركت التفاصيل للجان التي سيتم تشكيلها إذا ما تمّ التوقيع على هذه الاتفاقية . وتمثلت الأمور الرئيسية بتشكيل حكومة فيدرالية تكون برئاسة زعيم من القبارصة اليونانيين ويكون نائبه من القبارصة الأتراك . ويكون للجانبين تمثيل متساوٍ في الحكومة الفيدرالية يكون مقسماً بنسبة (٧ إلى ٣) لليونانيين والأتراك على التوالي مع شرط كون وزارة الخارجية والوزارات الرئيسة الأخرى بيد القبارصة الأتراك ، وغيرها من الأمور (١٢٦).

خلافاً للتوقعات الدولية ، فقد فشل اجتماع القمة في كانون الثاني ١٩٨٥ بسبب رفض الرئيس كبريانو مسودة الاتفاقية وقال إنها تحتاج إلى تغييرات على الرغم من قبول دنكتاش بمسودة الاتفاقية وكان مستعداً للتوقيع عليها لولا معارضة كبريانو الذي اتفق موقفه مع موقف باباندريو عندما أعلن أن تسوية القضية القبرصية تتطلب انسحاباً كاملاً للجند الأتراك من الجزيرة ، وتوقيع اتفاقية تضمن حقوق اللاجئين اليونانيين وعودتهم إلى شمال قبرص ، وضمانات ضد أي تدخل عسكري تركي في المستقبل (١٢٧). إنَّ عدم قبول القبارصة اليونانيين بمسودة اتفاقية ١٩٨٥ قد أعطى تأييداً كبيراً للقبارصة الأتراك على المستوى العالمي واستفادت تركيا من ذلك أيضاً ، حيث نظر إليهم أنهم الجوانب الراغبة في التسوية (١٢٨).

في كانون الثاني ١٩٨٨ التقى رئيس الوزراء التركي أوزال بنظيره اليوناني باباندريو في مؤتمر دافوس بسويسرا ، وكان ذلك اللقاء الأول الذي يجمع بين رؤساء وزراء كل من البلدين ، تبادل الطرفان العلاقات الثنائية والقضية القبرصية ، واتفقا على بدء زيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين ، وإنشاء مجلس اقتصادي مشترك للتجارة والسياحة ، وبدء لقاء قمة سنوية ، وفتح خط ساخن بين الطرفين ، لكنهما لم يتوصلا إلى اتفاق محدد بشأن قبرص (١٢٩).

وفي نيسان ١٩٨٨ التقى أوزال بنظيره بابانديرو في المؤتمر دافوس بسويسرا أيضا، وأصرَّ الأخير على مناقشة القضية قبرصية مقترنة مع مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي . وفي هذا الصدد ، ولغرض تعطيل نشاط المؤتمر بعد رفض الجانب التركي هذا المقترح ، انسحب بابانديرو من المؤتمر . وقد عزا أوزال هذا الموقف بالصعوبات التي تواجه بابانديرو في الانتخابات المقبلة ، مشيرا إلى أن موقفه الأخير يصب في هذا الاتجاه^(١٣٠).

أمَّا اللقاء الثالث والأهم الذي حصل بين أوزال وبابانديرو فكان في حزيران ١٩٨٨ عندما قام أوزال بزيارة رسمية إلى اليونان ، فكان بذلك أول رئيس وزراء تركي يزور أثينا خلال (٣٦) عاما . وخلال اجتماعهما ، ناقش أوزال وبابانديرو المسائل المتعلقة بينهما بشكل واسع ، وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هي القضية قبرصية، فقد طالب بابانديرو انسحاب (٣٠,٠٠٠) جندي تركي من الجزيرة ، لكن أوزال لم يوافق ، وردَّ عليه أن الجنود الأتراك الذين دخلوا قبرص في تموز ١٩٧٤ ، جاءوا لحماية القبارصة الأتراك وانسحابهم يجب أن يكون جزءا من خطة تسوية كبيرة تحت إشراف الأمم المتحدة . وعلى الرغم من عدم توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن حل مشاكلهما الرئيسية ، إلاَّ أنهما قالا أن لقاءهما كان خطوة جيدة باتجاه تجنب نزاعات في المستقبل^(١٣١).

من جانب آخر ، تجددت اللقاءات الثنائية بين زعماء القبارصة الأتراك واليونانيين؛ ففي آب ١٩٨٨ التقى دنكتاش والرئيس قبرصي المنتخب حديثا (جورج فاسيليو George Vassilou) في اجتماع نظَّمه الأمين العام للأمم المتحدة ديكيولار في جنوا . ومنذ ذلك الحين كان الزعيمان يلتقيان بصورة منتظمة في الجزيرة في محاولة لحل المشاكل المتعلقة بينهما^(١٣٢) . وفي شباط ١٩٨٩ وافق القبارصة الأتراك واليونانيون على مقترح الأمين العام للأمم المتحدة ديكيولار بسحب قواتهما العسكرية المرابطة في المناطق الحساسة بين الطرفين على امتداد الخط الأخضر الفاصل بين الجاليتين بسبب وقوع بعض الصدمات بين جنود الطرفين التي أثَّرت في مسار المفاوضات بين الجانبين^(١٣٣). وفي أيلول ١٩٨٩ أعلن دنكتاش أن الجانب القبرصي اليوناني كان سببا في تعثر المفاوضات الطائفية الهادفة إلى تسوية المسألة قبرصية . وذكر دنكتاش أن الشروط المسبقة التي طرحها فاسيليو عرقلت بدء المفاوضات من جديد وبها " قدَّم فاسيليو نفسه للعالم بوصفه الرجل الذي لا ينزع إلى الوفاق " ^(١٣٤).

وفي ٢٦ شباط ١٩٩٠ عقد اجتماع قمة بين دنكتاش وفاسيليو في نيويورك برعاية الأمين العام للأمم المتحدة ديكيولار وبدعم أمريكي انتهت المفاوضات في ٢١ آذار من العام نفسه دون التوصل إلى أية نتيجة بسبب رفض فاسيليو طلب دنكتاش الاعتراف بجمهورية قبرص الشمالية التركية كدولة متساوية مع غيرها من الدول^(١٣٥). واثناء زيارته للولايات المتحدة في أيار ١٩٩٠ ، ناقش فاسيليو مع الرئيس الأمريكي بوش القضية قبرصية بحضور الأمين العام ديكيولار. وفي هذا اللقاء تعهد الرئيس بوش أن "الولايات المتحدة سوف تفعل أي شيء ممكن لدعم الأمم المتحدة في جهودها لإيجاد حل للقضية قبرصية" . وخلال زيارته لكل من اليونان وتركيا في تموز ١٩٩٠ أعلن الرئيس بوش أن " قبرص المتحدة سوف تكون جزءا من النظام العالمي الجديد" كما طالب بوش كلا من رئيس الوزراء اليوناني "قسطنطين ميتسوتاكس Constantine Mitsotakis" والرئيس التركي أوزال وزعماء القبارصة اليونانيين والأتراك للمشاركة في مؤتمر السلام في أيلول ١٩٩١ في الولايات المتحدة لحل النزاع حول قبرص . وقد وافقت الأطراف الأربعة على المشاركة في هذا المؤتمر تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة^(١٣٦).

وبهدف تقريب وجهات النظر بين الجوانب الأربعة لإنجاح مؤتمر أيلول ، بعث ديكيولار ، وبدعم مباشر من الولايات المتحدة ، مبعوثيه الخاصين "أوسكار كاميليون O. Camilon" و "كوستاف فيسيل C. Feissel" في آب ١٩٩١ إلى كل من اليونان وتركيا وقبرص . لكن المبعوثين ، وبعد جولات دبلوماسية عدة مع الأطراف الأربعة السابقة ، لم يتوصلا إلى نتائج واضحة ، ورفعا تقريرهما إلى الأمين العام ديكيولار ، ذكرا فيه أنهما فشلا في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بشأن القضية قبرصية ، وبناءً على ذلك أعلن ديكيولار أن مؤتمر أيلول حول قبرص سوف لن ينعقد بسبب عدم اتفاق الأطراف السابقة حول صيغ مشتركة للتفاوض بشأنها^(١٣٧) .

من جانب اخر، كانت رئيسة الوزراء التركية السابقة نانسو شيلر ، قد اتهمت في نيسان ١٩٩٤م ، بأنها قد قدمت وعودا للرئيس الاميركي كلنتون ابان زيارتها لواشنطن في نفس الشهر ، بشأن تنازلات لحل القضية قبرصية . لاسيما وانه نقل عن الرئيس الاميركي انه اخبر رئيس الوزراء اليوناني (A. Papandreou -باباندريو) ، بانه يتوقع تحركا من الحكومة التركية حول قبرص في غضون وقت قصير ، وذلك من خلال الضغط على رئيس القبارصة الاتراك رؤوف دنكتاش للقبول بعرض " الامم المتحدة" لبناء الثقة بين الجاليتين القبرصيتين في الجزيرة ، وتأسيسا على ذلك كان الاهتمام الاكبر لشيلر من وراء زيارتها لواشنطن هو لتأمين المساعدات الاقتصادية والدعم المالي لتعزيز سياستها الاقتصادية النقشافية لمساعدة الاتراك للخروج من حالة الركود الاقتصادي . ونسبت اليها صحيفة (حريت Hurriyet) ، انها ربما اخبرت اعضاء حزبها (حزب الطريق الصحيح) بأن " قبرص تمثل عبئا على تركيا " ودعت الى " الفرصة الحقيقية للحل التي قدمت نفسها ليمسك بها " او لتستغل ، وان " تركيا هي البلد الاكثر تأثرا بعدم وجود حل للقضية قبرصية ...وان هناك فرصة تاريخية ولا ينبغي ان تفوتنا هذه المرة . (١٣٨)

الخاتمة والاستنتاجات:

تعد القضية قبرصية من أكثر القضايا الدولية تعقيدا أو أكثرها تأثيرا مباشرا في العلاقات التركية - اليونانية خصوصا وفي علاقات تركيا الدولية عموما.

ان اليونانيين والاتراك رغم انهم عاشوا معا ولقرون طويلة في ارجاء الجزيرة الا انهم وكما يظهر من تطور الاحداث في قبرص لم يستطيعوا ان يطوروا علاقات وثيقة فيما بينهم . فاليونانيون في الجزيرة والذين خضعوا اكثر من ثلاثة قرون للسيطرة العثمانية تمكنوا رغم ذلك من المحافظة على طريقة حياتهم وديانتهم وجذورهم التاريخية وساعدت في ذلك الكنيسة القبرصية اليونانية . والشئ نفسه بالنسبة للاتراك فقد استطاعوا ان يحافظوا على ديانتهم وطريقة حياتهم وتراثهم ولم يندمجوا في الحياة اليونانية رغم انهم يشكلون اقلية في الجزيرة . وتأسيسا على ذلك نجد انفسنا امام مجتمعين منغلقيين على نفسيهما وهذا الشئ يتضح ايضا من خلال العداوات التاريخية القديمة بين اليونانيين والاتراك الشئ الذي اثر لسوء الحظ على علاقات الطائفتين اللتين تشكلان شعب الجزيرة .فضلاً عن ذلك هناك عامل اخر يدخل الا وهو ان زعماء كلا الطائفتين لم يهتموا كثيرا للعمل من اجل تطوير مجالات التعاون والمشاركة بين اليونانيين والاتراك للوصول الى مجتمع موحد . وهنا لا تغيب مساهمة الكنيسة الارثوذكسية القبرصية في وضع العقبات امام تقارب المسلمين والمسيحيين، فضلاً عن ان اسلوب الادارة البريطانية يمكن اعتباره عاملا اخر اذ ساعدت الاتجاهات التي تعمل على تباعد الطائفتين فالمشاريع الدستورية التي عرضها البريطانيون في مدة ما بعد الحرب اظهرت بوضوح اهدافهم ومحاولاتهم لاستغلال التوازنات بالوقوف الى صف الطائفة التركية من اجل مواجهة الطائفة اليونانية.

ان تلك السياسة مع التدخل الخارجي لكل من تركيا واليونان في الشؤون الداخلية للجزيرة القبرصية قد ساعدت كثيرا على تأزم وتوتر العلاقات بين الطائفتين والتي ادت بالنتيجة الى تصاعد روح العداوة التي وصلت ذروتها عام ١٩٧٤م اذ قامت القوات التركية بغزو جزيرة قبرص بعد الانقلاب على الاسقف مكاريوس في العام نفسه، ووصلت الامور الى طريق مسدود بعد اعلان الطائفة التركية الاستقلال من جانب واحد. الا انهم عادوا الى طاولة المفاوضات مرة اخرى بعد عام واحد. إن طبيعة هذه المفاوضات التي جرت بين الجانبين الرئيسيين ، القبرصي التركي والقبرصي اليوناني ، لم تتغير جوهريا من حيث إصرار كل جانب على تحقيق مطالبه ، وبالتالي فلم يجر أي تقدم أساسي في طريق حل القضية طوال المدة (١٩٧٥-١٩٩١) ، على الرغم من بعض التنازلات التي قدمها الطرفان ، وخصوصا الجانب القبرصي التركي لتسهيل الجهود في الوصول إلى حل مرضي للطرفين .

ومع أنه "كان من الصعب التصور أن حل القضية القبرصية لا يمكن أن يتم بدون أن يحظى بدعم من تركيا واليونان ، إلا أن الأخيرتين لم تلعبا دورا مباشرا في المفاوضات المتبادلة بينهما حول القضية وإنما استجابتا لمجموعة من المبادرات التي قدمت من الولايات المتحدة والأمم المتحدة ، وبنسبة أقل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي . ومن جانب آخر ، فقد أخذ كل من

القبارصة الأتراك واليونانيين ، بوصفهما الطرف المباشر في الصراع ، زمام المبادرة كلاهما في تحديد شروط الاستقرار الممكن للجزيرة وفي إدارة المفاوضات. ونتيجة لتعثر المفاوضات بين الطائفتين اليونانية والتركية من جهة ، وتدويل الازمة القبرصية من قبل الولايات المتحدة من جهة اخرى ، تشير الامور الى صعوبة الاتفاق على حل يرضي الطرفين الا بتقسيم الجزيرة مستقبلاً.

هوامش ومصادر البحث:

(١) نبيل محمد سليم ، تطور العلاقات التركية -الاميركية في ظل التغييرات الدولية المعاصرة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٧م ، ص١٥٥ .

(2) Bruce,R.Kuniholm,The Origins of the cold war in the Near East Great Power Conflict and Diplomacy in Iran ,Turkey, and Greece ,Princeton University Press,Newjersey, U.S.A1980,P.73-74

(٣) حسين الجميلي ، الازمة القبرصية وجهة نظر يونانية ، مركز الدراسات الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، دت، ص١٥٤ .

(٤) كان ذلك بمثابة هدية قدمتها الامبراطورية العثمانية الى بريطانيا لتوسطها في انتهاء الحرب التي كانت قائمة بين الامبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية . المصدر نفسه، ص١٥٥ .

(٥) ليونديوس يوردياكونس، المشكلة القبرصية ، اثينا، ١٩٧٨ ، ص١١١ .

(٦) مجلس قيادة الثورة ، مركز البحوث والمعلومات ، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الاميركية في منطقة الخليج، سلسلة الدراسات العسكرية الرقم (٥) ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٧١ .

(٧) احمد نوري النعيمي ، النزاع التركي -اليوناني على بحر ايجة ، سلسلة الدراسات السياسية ، العدد ١٣٩ ، كانون الاول ١٩٨٢ ، بغداد ، ص٣ .

(٨) اسم الجزيرة هو "كيبرو" Kupros, Kypros، كما ينطق باللغة اليونانية، و"قبرص" Kibris، كما ينطق باللغة التركية، وباللغة الإنجليزية Cyprus، وباللغة العربية قبرص أو قَبْرُص. ويقال إن هذا الاسم مشتق من كلمة النحاس، الذي يوجد بكثرة في الجزيرة. وتتنقسم الجزيرة إلى ست مقاطعات، والعاصمة هي نيقوسيا Nicosia لفكوسيا Levkosia باللغة اليونانية، وليفكوشا Lefkose باللغة التركية. تقع في وسط الجزيرة، تقريباً، ويحيط بالجزء القديم منها أسوار، يعلوها أحد عشر برجاً، بنيت في عهد البنادقة Venetians. و"فاماجوستا" هي الميناء الرئيسي لقبرص، وكانت فيما مضى أكبر مركز تجاري في شرقي البحر المتوسط. و"ليماسول Limassol" و"لارناكا Larnaca"، تضمّان بعض الآثار القوطية والبيزنطية. و"بافوس Paphos" مدينة تاريخية صغيرة، ترتبط بأسطورة مولد أفروديت Aphrodite . وأما "كيرينيا" Kyrenia (أو كيرنا Girne بالتركية)، فتقع في شمالي الجزيرة، بين أشجار الزيتون، وتعدّ أجمل المدن القبرصية. لمزيد من المعلومات ينظر: موسوعة مقاتل في الصحراء

(٩) نازلي معوض أحمد ، " الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية " ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، السنة ١٠ ، العدد ٣٨ ، تشرين الأول ١٩٧٤ ، ص١٦٣ .

(١٠) لمزيد من المعلومات ، ينظر: ذسبوتوبولس، احاديث في التاريخ والسياسة ، اثنا ، ١٩٧٧، ص١٧ ؛ محمد خميس الزوكة ، اسيا- دراسة في الجغرافية الاقليمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ، ص٦٣٨ .

(١١) في عام ١٨٧٨، عقد الباب العالي اتفاقية، مع بريطانيا، يتخلى بموجبها عن إدارة قبرص للسلطات البريطانية، مع بقاء الجزيرة تحت السيادة العثمانية، لقاء مبلغ سنوي من المال، وتأييد الجزية إلى الدولة العثمانية، وتمهد بريطاني بدعم السلطنة إذا تعرضت لأي هجوم روسي.

(١٢) تحظى قبرص باهمية استراتيجية لتركيا اذ تعد حيوية لدفاعات هضبة الاناضول ، وان وقوعها في ايدي الاعداء يسمح بارتهاج امن تركيا . وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة شرعت اليونان باظهار اهميو الحاقها بها . وبزيادة خطر الاتحاد السوفيتي اندفع الشيوعيين القبارصة يدعون بشرعية الحاقها باليونان لاجراخ بريطانيا منها واضعاف مواقف الموالين للغرب في الشرق الاوسط وجعلها قاعدة شيوعية بجانب السوفييت . وفي شهر كانون الاول ١٩٥٤م نوقشت المطالب التركية اليونانية بقبرص في الامم المتحدة . ودعت بريطانيا الطرفين لعقد اجتماع مشترك في لندن بتاريخ ٢٩ آب ١٩٥٥م بغية الوصول الى تقسيم الجزيرة . وبعد موافقة الحكومة التركية بخطة التقسيم عام ١٩٥٦م ، التي من المقرر ان تتم عام ١٩٥٨م . وفي عام ١٩٥٩م اتفق الطرفان على تشكيل جمهورية قبرص مستقلة مع منح اترك قبرص كافة الحقوق ودخل دستور قبرص حيز التطبيق في ١٦ آب ١٩٦٠م اي مع -تشكيل الجمهورية القبرصية وحتى ٢١ كانون الاول ١٩٦٣م نهاية الجمهورية . ومن ثم انهيار التفاهم وبدء الازمة عام ١٩٦٤م. لمزيد من المعلومات ، ينظر: Feroz Ahmad,The Turkish Experiment in Democraey 1950-1975 The Royad Institute Of International Affairs by Churst & Company,London,1977,P.403-407.

(١٣) ديعو باز غلو سبزر، سياسات تركيا الامنية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، الرقم ٣٧ ، مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١م ، ص١٧ .

(١٤) هي المعاهدة الموقعة بين كل من الجمهورية القبرصية من جهة وبريطانيا وتركيا واليونان وتضمنتها معاهدة الاستقلال وتقرر وفقاً للفقرة الاولى " ان الجمهورية القبرصية تتولى حماية استقلالها وامنها وكذلك حماية الدستور وتتعهد بان لا تشارك ككل او كجزء في اية وحدة سياسية او اقتصادية مع اية دولة " وهذا يشير الى وضع حد لاية محاولة للوحدة او التقسيم. والفقرة الثانية من المعاهدة تقرر ان بريطانيا وتركيا واليونان يعترفون ويضمنون استقلال الجمهورية القبرصية وحماية امنها ووحدها، وتقرر الفقرة الرابعة انه في حالة خرق اي من هذه الالتزامات التي ترتبها المعاهدة فان اليونان وبريطانيا وتركيا يقومون بالتشاور من اجل اتخاذ الخطوات اللازمة ، فضلا عن ذلك تم التوصل الى معاهدة تحالف بين كل من قبرص وتركيا واليونان ووفقا لمعاهدة التحالف فان الدول الثلاث ستتعاون من اجل الدفاع المشترك لمقاومة اي هجوم تتعرض له الجمهورية القبرصية وعليه فانهم سيشكلون قوة مشتركة من ٩٥٠ عسكريا يونانيا ، ٦٥٠ عسكريا تركيا وقيادة مشتركة . الرئيس ونائبه لهم صلاحية الطلب بزيادة تلك القوة. للمزيد ، ينظر: حسين الجميلي ، المصدر السابق ، ص١٥٨ .

(١٥) محمد خميس الزوكة ، المصدر السابق، ص٦٤٠ .

(١٦) احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير ، دار الحرية للطباعة ، بغداد، ١٩٧٥م ، ص١٧٠ .

(١٧) نزيرة الافندي ، الطائفية وعدم الانحياز في قبرص ، السياسة الدولية "مجلة" ، العدد ٣٢ ، القاهرة، نيسان-ابريل ١٩٧٣ ، ص١٦٥-١٦٨ . George Lenczowski,The Middle East in world Affairs,Fourth Edition, Cornell,University press,Ithaca and London , 1980,p.161-163.

(١٨) نزيرة الافندي ، المصدر السابق ، ص١٦٥-١٦٨ . يورغوس تنكيدس ، العلاقات الدولية ومشاكلها ، اثينا ، ١٩٧٦م ، ص١١٦ .

(١٩) ولد عام ١٩١٣ في قبرص ، تعلم في دير " كينكوس وأسنيريا " ودرس في جامعتي اثينا ويوسطن. انتخب رئيساً لأساقفة قبرص عام ١٩٥٠ . بعد نفيه من قبل بريطانيا من قبرص عام ١٩٥٥ ، عاد إليها عام ١٩٥٩ وانتخب رئيساً لقبرص بعد استقلالها . أطيح به في انقلاب ١٩٧٤ ، لكنه عاد في السنة نفسها واستعاد الرئاسة . توفي في نيقوسيا في ٣ آب ١٩٧٧ . للتفاصيل انظر :

-Monteagle Stearns, Entangled Allies: US Policy Toward Greece, Turkey and Cyprus, Council on Foreign Relations Book (NewYork, 1992), P. 38-39

(٢٠) لمزيد من المعلومات عن تاريخ المشكلة القبرصية وقبرص، ينظر:

American Journal of International Law, Vol.71, 1.1977, p.31-59. 'suat Big, University of Ankara, The Cyprus conflict and Turkey. Turkey s Foreign Policy in Transtion 1950-1974 .E.J.Brill 1975 ,p.135.

(٢١) وهي "منظمة إرهابية" تأسست سنة ١٩٥٥ في قبرص على يد الكولونيل " جورج كريفاس " G. Grivas " ذي الاتجاه السياسي اليميني المتطرف. بدأت هذه المنظمة التي تعني " المنظمة الوطنية للقبارصة المقاتلين " National Organization of Cypriot Fighters " برفع شعار الاتحاد مع اليونان الـ " اينوسيس enosis " ثم ما لبثت أن قادت مقاومة مسلحة ضد القوات البريطانية المحتلة لقبرص. وبعد استقلال الجزيرة لعبت المنظمة أدوارا متعددة في تهديد استقلال قبرص والعمل على إلحاق الجزيرة باليونان . للتفاصيل أنظر:

Stearns,Op.cit, P.25

(٢٢) علي كارا عثمان اوغلو ، الامن التركي والشرق الاوسط ، ترجمة : معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (الملغى)، بغداد ١٩٨٥م ، ص٣.

(٢٣) نازلي معوض أحمد ، المصدر السابق ، ص١٥٦ ؛

American Journal of International Law,op.cit,p37-40.

(٢٤) نازلي معوض احمد ، المصدر السابق ، ص١٥٩-١٦٠ .

(٢٥) نيكوس سامبسون صحفي قبرصي يوناني ، انضم لاحقا إلى منظمة " أيوكا " ، للتفاصيل انظر :

- فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا ، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر (القاهرة ، ١٩٨٣) ص ٤٧٨ ؛ سامي منصور ، مأساة قبرص وازمة الشرق الاوسط، مجلة شؤون فلسطينية ، ايلول ١٩٧٤ ، ص٢٣٥ .

Dank Wart A.Rustow,Turkey s Travails ,Foreign Affairs fall, 1979 ,p.94.

(26)Richard Clogg , " Greece and Cyprus Crisis " , The World Today ,Vol. . 30, No. 9, 1974, P.364.

(٢٧) ولد عام ١٩٢٥ في استانبول . أنهى دراسته الثانوية عام ١٩٤٤ من كلية روبرت ثم درس لمدة عامين في كلية اللغات وبعد عودته إلى تركيا عمل في صحيفتي (أولوس وخلقجي). سافر بعدها الى الولايات المتحدة للدراسة في جامعة هوارد وبقي هناك مدة عام واحد ، ثم عاد إلى تركيا عام ١٩٥٧ . برز أجويد على الساحة السياسية منذ عام ١٩٦٧ عندما نشبت أزمة داخل حزب الشعب الجمهوري ، حيث مثل أجويد الاتجاه اليساري الذي كان ينادي بضرورة إجراء إصلاحات مختلفة على الديمقراطية البرلمانية في البلاد ، التي كان قد وضعها الجيش منذ عام ١٩٦١ . انتخب أجويد رئيسا لحزب الشعب الجمهوري خلفا لعصمت ابنونو عام ١٩٧٢ . وفي العام الآتي تمكن أجويد من تشكيل أول حكومة ائتلافية في تاريخه السياسي مع حزب الخلاص الوطني . ثم شكل حكومته الائتلافية الثانية عام ١٩٧٧ . حضر عن العمل السياسي بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ . وبعد عودته إلى النشاط السياسي عام ١٩٨٧ شكل الحزب اليساري . وفي عام ١٩٩٨ شكل أجويد حكومته الثالثة في تاريخه السياسي واستمرت حتى عام ٢٠٠٢ . للتفاصيل أنظر :

- Omer Celik, " Turkey and The Fate of Political Islam " in : Morton Abramowitz (ed), The United States and Turkey : Allies in Need (New York: The Century Foundations Press, 2003) , PP.66-67 .

(28)Tozun Bahchali ,Greek – Turkish Relations since 1955 (London , 1990) , P.95

(29)Kemal H. Karapat, War on Cyprus: The Tragedy of Enosis, in: Kemal H. Karapat (ed) , Turkish Foreign Policy in Transition 1945 – 1974 (E.J. Beril , Leiden , 1975), P.193

(٢٨) Ibid, P. 198.

(٣٠)

(٣١) C.I.A Research Report, Evaluation about the Situation at Cyprus 1974, No. 30, Film (1), P. 53 . محفوظة في

دار الكتب والوثائق (د.ك.و) في (بغداد) .

(٣٢) أحمد نوري النعيمي ، " الموقف التركي من أزمة قبرص ١٩٧٤ - ١٩٧٦ " ، مجلة العلوم السياسية والقانونية (بغداد) ، العدد ٢ كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص ٢٤٣ .

(33)Tozun Bahchali ,Greek – Turkish Relations since 1955 (London , 1990) ,p.98

(34)CIA Research Reports, About the Intelligence Performance before and through Cyprus Crisis 1974, No. 31, Film (1), P. 273 . محفوظة في دار الكتب والوثائق .

ولمعرفة المزيد من الأسباب الأخرى أنظر :

- أحمد ، العلاقات التركية – الأمريكية ، ص ٨٦ .

(35)Bahchali, Op.cit. , P. 99.

(٣٦) النبراوي ومهنا ، المصدر السابق، ص٥٠٦ .

(٣٧) قررت حكومة عصمت انونو في عام ١٩٦٤ غزو جزيرة قبرص ، الا ان الرئيس جونسون قد بعث برسالة شديدة اللهجة الى عصمت ابنونو ، حذره فيها من مغبة التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص . وقد بقيت هذه الرسالة سرية حتى كانون الثاني عام ١٩٦٦ ، الا ان قسما منها تسرب الى الجمهور عن طريق الصحافة التركية قبل هذا التاريخ . لمزيد من المعلومات ، ينظر : احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، المصدر السابق ، ص١٧٨-١٨٢ ؛ نازلي معوض احمد ، المصدر السابق ، ص٧٤ .

(٣٨) " تركيا واليونان : ثغرة في المجنبية الجنوبية لحلف الناتو " النشرة الاستراتيجية (بيروت) ، العدد ١٤ ، آب ١٩٨٠ ، ص ٤ .

(٣٩) جورج بيل ، الدبلوماسية في دنيا ضيقة ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات (بغداد ، دت) ، ص ١٤٤ ؛ سيم شاكماك ، موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة الخامسة، العدد ٤٥٥ ، تشرين الثاني ١٩٨٢ ، ص١٠٢ .

(٤٠) ولد في كانون الثاني ١٩٢٤ في مدينة بابيوس في قبرص ، تزوج عام ١٩٤٢ . درس المحاماة وعمل فيها خلال الفترة (١٩٤٨-١٩٥٨) . ساهم في إعداد دستور ١٩٦٠ ، شارك في مؤتمر أثينا ولندن عام ١٩٦٧ ، رجع إلى قبرص عام ١٩٦٨ . وشارك في المحادثات المتبادلة في قبرص (١٩٦٨-١٩٧٤) ، اختير نائبا لرئيس قبرص عام ١٩٧٣ ، ثم أصبح رئيسا للجمهورية في قبرص الشمالية التركية عام ١٩٧٥ . انظر: Who's Who in the World, 6th edition 1982 (U.S.A,1983) , P. 281 .

(٤١) ولد عام ١٩١٩ في "اكروس Agros" في قبرص . تخرج من جامعة لندن . في الحرب العالمية الثانية خدم في سلاح الطيران الملكي ثم سجن في ألمانيا . رجع إلى قبرص عام ١٩٥١ وعمل محاميا . شارك في إعداد دستور عام ١٩٦٠ ، ثم أصبح رئيسا لمجلس النواب حتى عام ١٩٧٦ . في العام نفسه أسس "التجمع الديمقراطي" ورفع شعار "قبرص الموحدة" فاز أنتخابات ١٩٩٣ وأصبح رئيسا لقبرص . وفي عام ١٩٩٨ أعيد انتخابه لفترة رئاسية ثانية . للتفاصيل انظر :

-James Wilkinson,"The Cyprus Problem:The Last Act " , in: Abramowitz (ed) , The United States and Turkey..., Op.cit, P. 173

- (42)Campany, Op.cit, P.62
- (43)Ellen B. Laipson, Cyprus: A Quarter Century of U.S Policy” in: Koumoulides (ed) Cyprus in Transition, Op.cit, P.165
- (44)Campany, Op.cit, P.61
- (45)مجلس قيادة الثورة، مركز البحوث والمعلومات، قبرص الجزيرة والقضية، نص الاستقلال، بغداد، ١٩٨٤م، ص ٣٤؛ مجلس قيادة الثورة، مركز البحوث والمعلومات، تركيا-الملف الثالث، ج ٢، بغداد، دت، ص ١٣٥.
- (46)Bahchali,Op.cit, P. 118
- (47)Sterarns,Op.cit, P. 122.
- (48) مجلس قيادة الثورة، مركز البحوث والمعلومات، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الاميركية، المصدر السابق، ص ٧٢.
- (49) مجلة الامن القومي، العدد الاول، ١٩٨٦م، ص ١٥.
- (50) ديغو بازغلو سيزر، المصدر السابق، ص ١١.
- (51) نبيل حيدري، تركيا- دراسة في السياسة الخارجية منذ عام ١٩٤٥، ط ١، دار صبرا للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٦م، ص ١٤٢-١٤٣.
- (52)Foreign Policy of Turkey ,T R Q D. Vol. .5,No .23 , Spring,1991 ,p.10 .
- (53) الجرف القاري، هو قاع البحر وجوف القاع في المناطق البحرية الملاصقة للساحل خارج المياه الاقليمية والممتد الى عمق ٢٠٠م او اكثر اذ يسمح عمق المياه باستغلال الموارد الطبيعية في تلك المناطق وقد يمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل بحري.لمزيد من المعلومات ينظر: مجلة الامن القومي، كلية الامن القومي، العدد الاول، ١٩٨٦م، ص ١٤.
- (54) ديغو بازغلو سيزر، المصدر السابق، ص ١١.
- (55) مجلس قيادة الثورة، مركز البحوث والمعلومات، تركيا- ملف ثالث، المصدر السابق، ص ١٤٠-١٤١.
- (56) احمد نوري النعيمي، النزاع التركي- اليوناني على بحر ايجة، المصدر السابق، ص ٤٠-٤١.
- (57) Foreign Policy of Turkey ,T R Q D. Vol. .5,No .23 , Spring,1991 ,p.10 .
- (58) نبيل حيدري، المصدر السابق، ص ١٤٢.
- (59) مركز البحوث والمعلومات، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الاميركية، المصدر السابق، ص ٧٣.
- (60) المياه الاقليمية: حدود تحدد المياه الاقليمية لتلك البلد المحصور بين البحر والساحل والذي يوجد فيه تواجد الدولة العسكري والاقتصادي وحدد في حينه بمدى المدفع كما حدد بالوقت الحاضر ب(١٢) ميلا بحريا او (٢٠) كم، وتمارس الدولة السيادة المطلقة عليه. لمزيد من التفاصيل، ينظر: سعدون رسن، " محاضرة" السياسة الجغرافية، مشاكل الحدود في الوطن العربي، كلية الحرب، جامعة البكر، بغداد، ايار ١٩٨٨ن.
- (61) ديغو بازغلو سيزر، المصدر السابق، ص ١٢.
- (62) نبيل حيدري، المصدر السابق، ص ١٤٣.
- (63) احمد نوري النعيمي، النزاع التركي - اليوناني على بحر ايجة، المصدر السابق، ص ٢٥.
- (64)Smih D. Ibiz, Turkey and Greece Reaping a Storm From the Wind that was Sown ,T P. No . 94 ,September 9, 1994,p.8.
- (65) مركز البحوث والمعلومات، تركيا واليونان وحلف شمال الاطلسي، المصدر السابق، ص ٢٥.
- (66) احمد نوري النعيمي، النزاع التركي - اليوناني على بحر ايجة، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦.
- (67) نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية - الاميركية في ظل التغييرات الدولية المعاصرة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧م، ص ١٦٦.
- (68) احمد نوري النعيمي، النزاع التركي - اليوناني على بحر ايجة، المصدر السابق، ص ٣.
- (69) المصدر نفسه، ص ٦-٧.
- (70) مركز البحوث والمعلومات، تركيا - الملف الاول، ج ١، بغداد، دت، ص ٥٦.
- (71) نبيل حيدري، المصدر السابق، ص ١٤٤.
- (72) مركز البحوث والمعلومات، تركيا - الملف الثالث، ج ٢، ص ١٤٢.
- (73) Turkish Probe Vol.5,no.64,February 10,1994,p.13.
- (74) نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص ١٦٧.
- (75) نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص ١٦٨.
- (76) احمد نوري النعيمي، النزاع التركي - اليوناني على بحر ايجة، المصدر السابق، ص ٤٥-٥٦.
- (77) نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص ١٦١.
- (78) نبيل حيدري، المصدر السابق، ص ١٣٨.
- (79) احمد نوري النعيمي، الموقف التركي من ازمة قبرص ١٩٧٤ - ١٩٧٦، المصدر السابق، ص ٢٤٣؛ خليل علي مراد، انعكاسات الازمة قبرصية الاولى (١٩٦٣-١٩٦٤) على العلاقات التركية - الاميركية، دراسات تركية، السنة الاولى، العدد الاول -في كانون الثاني ١٩٩١م، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ص ٨.
- (80) "الموسوعة العربية العالمية"، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٦، الطبعة الاولى، المجلد ١٨؛
- (81) حسين الجميلي، المصدر السابق، ص ١٥٩.
- (82)Dmitry, Volsky, 'Cyprus and Nato', New Times, No. 33 , Agugust 1974 , p. 10-11.
- (83)Paul Y. Wanatabe, Ethnic Groups, Gongress and American Foreign Policy: The Politics of Turkish Arms Embargo (Westport and London, Greenwood Press, 1984), P.126.
- (84)Milliyet ,Yil. 25.Sayi,9620,Ankara,p.1
- Ankara,Tisa Matbaacilik Senayii,1974 ,p. 186. (85)KurkcugluBritish Policy During 1974 Cyprus Crisis, Omer,
- (86)Milleyet, yil . 25,Sayi. 9622,17 Agustos, 1974, Ankara, S. 1.
- (87)Fahir, Armaoglu, '1974 Crisis and the Soviets', Foregn Policy, Vol. 4, no. 3, p. 181-182.
- (88)Ibid, p. 182-183

(89)Ibid, p. 182-183

Ibid.p. 183. (٩٠)

(٩١) نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص ١٦١؛ نازلي معوض احمد، المصدر السابق، ص ١٥٩-١٦٠.

(٩٢) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ٨.

(٩٣) احمد نوري النعيمي، الموقف التركي من ازمة قبرص، المصدر السابق، ص ٢٥٠.

(94)"Cyprus: Tension Continues", New Times ,No,32, p.16.; Dmitry, Volsky, 'Cyprus and Nato' Op . Cit, p. 10

(٩٥) احمد نوري النعيمي، الموقف التركي من ازمة قبرص، المصدر السابق، ص ٢٥٠، Cit, p. 10-11.

(٩٦) احمد نوري النعيمي، الموقف التركي من ازمة قبرص، ص ٢٥٢.

(٩٧) خليل ابراهيم محمود، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة من ١٩٤٥ - ١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم

السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ٢٣.

(98)Mehmet Gonlubsl, Nato And Turkey , Anover all Appraisat In Turkey VOIIXI 1971 ,p.7.

(٩٩) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٧٤-١٧٥؛ حسين الجميلي، المصدر السابق،

ص ١٥٩.

(١٠٠) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ٩؛ نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص ١٦٣.

(١٠١) نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(١٠٢) خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ٨؛ نبيل حيدري، المصدر السابق، ص ١٣٦ - ١٣٧.

(١٠٣) نبيل حيدري، المصدر السابق، ص ١٣٧-١٣٨؛ نبيل محمد سليم، المصدر السابق، ص ١٦١.

(١٠٤)؛ لقمان محمود عمر احمد، العلاقات التركية - الاميركية ١٩٧٥ - ١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل،

ص ٢٠٤، ص ٢٤٠.

(105)A.J.R. Groom," Cyprus, Grees and Turkey: Treadmill for Diplomacy", in:

J.T.A Koumoulides (ed), Cyprus in Transition 1960-1985, (London: Trigraph Ltd., 1986), P. 138.

(١٠٦) لقمان محمود عمر، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(١٠٧) واصلت الأمم المتحدة وبدعم من الولايات المتحدة جهودها في حل القضية قبرصية، ونجح الأمين العام للأمم المتحدة والدهايم في ترتيب لقاء بين

خليفة مكاربوس "سبيروس كبريانو Spyros Kyparinou" وديكتاتور، وكان كبريانو رئيسا للمجلس النيابي القبرصي اليوناني، لكنه بعد سبعة أشهر

من وفاة مكاربوس في آب ١٩٧٧، أصبح رئيسا دون منافس، امزيد من المعلومات، ينظر: عادل الجرجري، قبرص والعرب، المركز العربي

للصحافة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥١.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٠٩) لقمان محمود عمر، المصدر السابق، ص ٢٤٤.

(110)Necati M. Ertekun, The Cyprus Dispute and the Birth of the Turkish Republic of Northern Cyprus

(London, 1981), P. 139-140.

(١١١) لقمان محمود عمر، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(112)Groom,Op.cit, P.143.

(113)Groom,Op.cit, P. 144.

(114)Bahchali,Op.cit, P. 115.

(115)Groom,Op.cit. P. 146.

(116)Bahchali,Op.cit, P. 116.

(١١٧) لقمان محمود عمر، المصدر السابق، ص ٢٤٧.

(١١٨) محمد عبد الوهاب الساكت، "قبرص بين التقسيم الداخلي والتقسيم الدولي"، مجلة السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٢، نيسان ١٩٨٣، ص ١٦١.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(120)Bahchali,Op.cit, P. 118.

"(121)Cyprus Compranis", Foreign Report (London), No. 1873, March 1984, P. 4.

(122)Ibid, P. 5.

(123)Bahchali ,Op.cit., P. 119

(124)Ibid.

(١٢٥) لقمان محمود عمر، المصدر السابق، ص ٢٤٨.

(١٢٦) مثل تشكيل هيئة تشريعية فيدرالية مقسمة إلى مجلس النواب ومجلسي اللوردات تكون نسبة التمثيل فيه (٧ إلى ٣) أيضا. للتفاصيل انظر:

Bahchali,Op.cit, P.120 -121.

(127)Bahchali,Op.cit, P.121

(١٢٨) لقمان محمود عمر، المصدر السابق، ص ٢٥٠؛ The Times, January 22 , 1985

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(130)Bahchali,Op.cit. P.123.

(131)Ibid, p. 123

(١٣٢) لقمان محمود عمر، المصدر السابق، ص ٢٥٢.

(133)Bahchali,Op.cit, P.125.

(١٣٤) صحيفة أضواء الأنباء، العدد ٣٨، ٢١ أيلول ١٩٨٩.

(١٣٥) لقمان محمود عمر، المصدر السابق، ص ٢٥٣.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(138)Semih D.Ibz, Ciller Learns About Cyprus the Hard Way , T P,Vol .5, no .75 .April 24 , 9 1994 , p. 3